

الباب الثالث

منهج البخاري في الجامع الصحيح



obeikandi.com

مكانة صحيح البخارى

هو الكتاب الذى قال فيه العلماء بحق أنه أصح كتاب بعد كتاب الله •

وهو انكتاب الذى أصبح البخارى به أمير المؤمنين فى الحديث وكتب له به الخلود ورفع ذكره مقترنا بالصحيح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم •

وكما هو أسمى كتاب بعد كتاب الله هو أسمى مؤلفات البخارى وتعتبر مؤلفاته الأخرى كمقدمة أهلته لهذا الكتاب العظيم فلم يبدأ البخارى فى كتاب الصحيح الا بعد أن قضى رحلة واسعة النطاق فى مؤلفات تدل على ثباته وتقدمه بمعرفة رجال الحديث وأحوالهم •

وهذا الكتاب كما هو المؤلف الهام فى حياة البخارى وحياة الاسلام عامة هو الجزء المهم فى الكتاب •

فأطلب من الله أن يمدنى بعونه حتى أوفق فى بيان منهج البخارى فى صحيحه مجليا قيمة عمله الدقيق • وبالله التوفيق •

الباعث على تصنيف البخارى للجامع الصحيح

تفاعلت الأسباب الداعية لإبراز هذا المؤلف الجليل *

أولاً - الحاجة الى أفراد الحديث الصحيح حيث كانت الكتب المصنفة قبله منها ما هو ممزوج بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومنها ما هو مشتمل على الصحيح وغيره فكانت الحاجة داعية الى أفراد الحديث الصحيح ليخلص طالب الحديث من عناء السؤال والبحث *

ثانياً - مقدرة البخارى واكتمال نموه في معرفة الحديث *

ثالثاً - شعور العلماء بالحاجة وبمكانة البخارى فوجهت اليه الدعوة من منزل شيخه امام الحديث والفقهاء اسحاق بن راهوية بدعوة منه في مجلس العلماء *

رابعاً - قوى عزم البخارى وشبرح صدره وملا همة واقداماً رؤية النبي صلى الله عليه وسلم وهو يذب عنه بمروحة في يده وفسرت الرؤيا للبخارى بأنه يذب الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم يقول (المحافظ ابن حجر (١) فلما رأى البخارى رضى الله عنه هذه التصانيف (الموجودة في عصره) ورواها وانتشق رباها واستجلى محياها وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين والكثير منه يشمله التضعيف * فحركت همته لجمع الحديث الصحيح الذى لا يرتاب فيه أمين وقوى عزمه على ذلك ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقهاء اسحاق بن ابراهيم الحنظلى المعروف بابن راهوية قال : ابراهيم بن معقل النسفى قال : أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى كنا عند اسحاق بن راهوية فقال : لو جمعتم كتاباً مختصراً

(١) المقدمة ج ١ ص ٤ لابن حجر .

لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح (١) وروى كنت عند اسحاق فقال بعض أصحابنا (٢) الخ ••

ويمكن الجمع بين الروايتين بأن اسحاق طلب منه أولا ثم طنب منه بعض الحاضرين تأكيدا لقول اسحاق وقال محمد بن سليمان بن غارس سمعت البخارى يقول : رأيت النبى صلى الله عليه وسلم وكأنى واقف بين يديه وبىدي مروحة فسألت بعض المعبرين فقال لى : أنت تذب عنه الكذب فهو الذى حملنى على اخراج الجامع الصحيح (٣) •

الاسم الكامل لصحيح البخارى

ان الأسم الكامل الذى سمي به أبو عبد الله البخارى كتابه هو (الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته وأيامه) (٤) .

ولما كان أسمى ما يتسم به انكتاب ويرفع من شأنه هو واسمه بالصحيح اشتهر بذلك اختصارا فأطلق عليه « صحيح البخارى » على أن البخارى نفسه كان يطلق عليه فى كثير من الاحيان اختصارا الصحيح •

قال أبو على الغسانى سمعت البخارى يقول خرجت الصحيح من ستمائة ألف حديث (٥) وقال ابن الصلاح والنووى •

« الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته وأيامه » والروايتان متقاربتان وليس بينهما خلاف

(١) تدريب الرارى ص ٢٤ للسيوطى •

(٢) تاريخ بغداد ج ٢ ص ٨ ونهذيب الاسماء للنووى ج ١ ص ٦١ •

(٣) كنز الطالبون ص ٥١٤ شرح البخارى للنووى ص ٧ مقدمة الفتح ج ١ ص ٤ •

(٤) المقدمة لابن حجر وفى كتاب النكت المخطوط لابن حجر بعد المسند المختصر •

(٥) مقدمة ابن صلاح ص ٤ •

جوهرى غير أن رواية ابن حجر يبدو أنها أصوب — يؤيد ذلك ما روى عن البخارى في وصف الجامع بالصحيح وقوله صنفت الجامع الصحيح لست عشرة سنة وخرجته من ستمائة ألف حديث وجعته حجة بينى وبين الله عز وجل (١) وعادة يذكر الصدر ويحذف المتأخر في الاختصار فهذا يدل على أن « المسند » بعد قوله « الصحيح » مما يكسب قول ابن حجر قوة في روايته والله أعلم •

مدة تأليف الجامع الصحيح ومكانه

لقد صنف البخارى جامعه الصحيح على مكث ومهل رغم محموله العلمى الذاهر لانه تزخى فيه الدقة الفائقة والعناية النادرة فسنفه فى ستة عشر عاما وكان يعد نفسه لكل حديث بالغسل والصلاة قال البخارى (ما كتبت فى كتاب الصحيح حديثا الا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين) (٢) •

وقال صنفت الجامع الصحيح لست عشرة سنة خرجته من ستمائة ألف حديث وجعته حجة بينى وبين الله عز وجل (٣) •
أما مكان تأليفه فقد قال عبد القدوس بن همام سمعت عدة مشايخ يقولون حول البخارى تراجم جامعه بين قبر النبى صلى الله عليه وسلم ومنبرة وكان يصلى لكل ترجمة ركعتين (٤) وروى عن البخارى أنه قال : صنفت كتاب الجامع فى المسجد الحرام وما أدخلت فيه حديثا الا بعد ما استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وثيقنت صحته (٥) وفى شرح البخارى للنووى صنف البخارى صحيحه ببخارى وقيل صنفه بمكة

(١) مقدمة النووى ص ٧ وبغاح السعاده ج ٢ ص ٥ •

(٢) الوفيات ج ١ ص ٦٥٠ والتهذيب لابن حجر ج ٩ ص ٤٩ •

(٣) شرح البخارى للنووى ص ٧ •

(٤) منبذة الفتح ج ٣ ص ٢٠٢ •

(٥) المقدمة ج ٢ ص ٢٠٢ •

قال الامام النووى والجمع بين هذا كله ممكن بل متعين فانا قد قدمنا عنه أنه صنّفه في ست عشرة سنة فكان يصنف منه بمكة والمدينة والبصرة وبخارى والله أعلم •

ورأى الحافظ في الجمع بين هذه الروايات أنه ابتداء تصنيفه ووضع التخطيط انعام للكتاب كمسودة في المسجد الحرام ثم أكمله وبيّضه في بخارى وغيرها واستدل على قوله بأن البخارى أقام في تصنيفه ست عشرة سنة وأنه لم يجاوز بمكة هذه المدة كلها وهذا هو الرأى •

منهج البخارى في رواية حديث الصحيح وشرطه

من أمتع ما قيل في هذا المعنى وأدقه قول الحافظ ابن حجر المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) في مقدمة كتاب النكت (١) « مختصر فتح البخارى » فقد استخلص منهج البخارى في شرطه من طريقتين :

الاول : من تسمية البخارى نفسه لكتابه •

الثانى : من الاستقراء من تصرفه •

فأما أولاً فإنه سماه الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه •

فعرّفنا بقوله الجامع انه لم يختص بصنف دون صنف ولهذا أورد فيه الاحكام والفضائل والأخبار المحضة عن الامور الماضية وعن الامور الآتية وغير ذلك من الآداب والرفاق •

وبقوله الصحيح أنه ليس منه شيء ضعيف عنده • ويصرح بذلك قوله ما أدخلت في الجامع الا ما صح • . وبقوله المسند أن الأصيلى تخريج الأحاديث التى اتصل اسنادها ببعض الصحابة عن النبى صلى الله عليه وسلم سواء أكان من قوله أو فعله أو تقريره •

وأن ما وقع في الكتاب مما يخالف ذلك انما وقع فيه تبعا عرضا

(١) مخطوط بمكتبة الازهر الشريف •

لا أحسلا مقصودا فهذا ما عرف من كلامه (١) •
ثانيا وأما ما عرف بالاستقراء من تصرفه فمحتاج أولا الى التعرف
بالصحيح « عنده وعند غيره » •

وهو أن يكون الاسناد متصلا وأن يكون كل من رواته عدلا متصفا
بالضبط فان قصر احتاج الى ما يجبر ذلك التقصير - ويكون الحديث
مع ذلك قد خلا من أن يكون معاولا أى فيه علة فادحة وأن يكون شادا
أى خالف رواية من هو أكثر عددا منه وأشد ضبطا مخالفة تستلزم التنافي
ويتعذر معها الجمع الذى لا يكون متعسفا » •

ثم كان ابن حجر دقيقا وعظيما فى زيادة ايضاحه بايضاح معنى
الاتصال عند المحدثين وعند البخارى فبين بذلك شرط البخارى فى
« المعنعن » وما فى حكمه من اشتراط اللقاء مع المعاصرة والثقة وعدم
التدليس فقال « الاتصال عندهم أن يعبر كل من الرواة فى روايته عن
شيخه بصيغة صريحة فى السماع منه كسمعت وحدثنى وأخبرنى أو
ظاهرة فى ذلك « كعن وان فلاننا قال » •

ثم بين أن شرط حمل المعنعن (القسم الثانى من الصيغ عند
ابنخارى) أن يكون الراوى قد ثبت له لقاء من حدث عنه ولو مرة واحدة
مع اشتراط أن يكون ثقة فاذا ثبت ذلك عنه حمات عنده « عنعنته » على
السماع وسبب ذلك أن تقول اذا لم يثبت لقاؤه له وانما عرفنا أنه عاصره
احتمل أن تكون روايته عنه عن طريق الارسال لما عرف من عادة كثير ممن
لم يوصف بتدليس أنه يرسل واذا لم يترجح أحد الاحتمالين على الآخر
لم يحسن الحمل على أحدهما •

فان قيل فلم يطرد ذلك فى جميع عنعنته (مع اللقاء وعدمه)
فالجواب أن ذلك يخالف فرض المسألة لأنها مفروضة فى غير المدلس ولو
كان بعد أن ثبت لقاؤه لشيخه قد حدث عنه بالعننة بما لم يسمعه لكان

(١) النكت لابن حجر وهو مخنص الفتح بخطوطه بكنهه الارمر ودل فيه الى كتاب الابان
والعلم وتد الفه بعد كتاب فتح البارى •

بذلك مدلسا والفرض أنه غير مدلس فكان الاتصال ظاهرا في ذلك وعرف من هذا أن شرط البخارى في الاتصال أقوى وأتقن حيث اشترط عنده الوثقى والمعاصرة بخلاف مسلم فقد اكتفى بالمعاصرة» •

• وطريق ثبوت اللقاء عند البخارى (١) •

يدور عنده على التصريح بالسماع في اسناد فاذا ثبت السماع عنده في موضع يحكم به في سائر المواضع •

ويبدع ابن حجر في تفصيله الدقيق واضعا أمام الباحث منسابع الكلام ومصادره ومراكزه قائلًا :

وكذا عرفنا بالاستقراء في تصرفه في الرجال الذين يخرج عنهم أنه ينتقى أكثرهم صحبة لشيخه وأعرفهم بحديثه وان خرج من حديث من لا يكون بهذه الصفة فانما يخرج في المتابعات وحيث يقوم له قرينه بأن ذلك مما ضبطه هذا الراوى ، بمجموع ذلك وصفه الأئمة قديما وحديثا بأنه أصح الكتب المصنفة •

(١) نقلا عن صاحب فيض البارى ج ١ ص ٣٥ •

قول الحافظ زين الدين أبي عبد الله محمد بن موسى الحازمي

المتوفى سنة ٥٨٤ هـ في منهج البخارى في شرطه

وقول الحازمي في غاية الدقة والوضوح بل هو أصل لقول ابن حجر واستنباطه ، ويكاد يكون متفقا معه في المعنى لذا فقد ارتضاه ابن حجر مقتنعا به وموضحا له في مقدمته حتى نقله الكثير على أنه رأى ابن حجر كما فعل الاستاذ على الجندی واخوانه في كتاب « أطوار الثقافة والفكر في ظلال الحرية والاسلام » وقد تعرض الحازمي في الكلام على شرط البخارى الى مقارنة بينه وبين الأئمة ، وضع البخارى في قمته الا أن الجديد العظيم في كلام ابن حجر انه أوقف الباحث على منابع استنباط الشروط ومراكزها من كلام البخارى نفسه مما استنبط من كلامه في تسميته للكتاب وما استنتجه من كلامه مباشرة ومن تعريفه الصحيح وما أخذ من كلام البخارى مباشرة من شرطه في الاتصال بالنعنة ثم ما استنبطه منها عليه بأنه من تصرفه في رجاله ووضع أنيق على الجروف كما يقولون ولم ييسبق بهذا النسق • ومع ذلك فكلام الحازمي هو أصل وسابق في فضله ورأى ابن حجر معبر عنه لذا سأذكره مع تعليقات ابن حجر مستعينا بتصرفه ، مع الرجوع الى الاصل والمحافظة على كيانه والجدير بالذكر أن كلام الحازمي وابن حجر لم يرد عليهما اعتراض فكان كلامهما مسلما به عند العلماء فحسن تقديمه وتصدير الكلام به وتأخير ما اعترض عليه من رأى بن طاهر المقدسى والحاكم •

قال الحافظ أبو عبد الله (١) الحازمي رحمه الله ما حاصله (٢) ان شرط الصحيح أن يكون اسناده متصلا وأن يكون رواية مسلما صادقا غير

(١) في شروط الأئمة أبو عبد الله وعلق الكوثري بقوله هكذا في الاصل وفي النهي رعيه أبو بكر وهو المشهور •
(٢) المقدمة للفتح جزء ١ ص ٦ شروط الأئمة ص ٢٩ للحازمي بتصريف •

مدلس ولا مختلط متصفا بصفات العدالة ضابطا متحفظا سليم انذهن قليل الوهم سليم الاعتقاد .

قال ومذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوى العدل في مشايخه العدل فبعضهم حديثه صحيح ثابت وبعضه حديثه مدخول مثال : وهذا باب فيه غموض وطريق ايضاحه معرفة طبقات الرواة عن راوى الاصل ومراتب مداركهم فلنوضح ذلك بمثال *

وهو ان تعلم أن أصحاب الزهرى مثلا على خمس طبقات ولكل طبقة منها مزية على التى تليها فمن كان فى الطبقة الأولى فهو الغاية فى الصحة وهو مقصد البخارى *

والطبقة الأولى :

هى التى جمعت مزية الحفظ والانتقان وطول الملازمة لشيوخها الزهرى حتى كان منهم من لازمه فى السفر وفى الحضر مثل مالك وابن عيينه وعبيد الله بن عمر ويونس وعقيل الايليين وشعيب بن أبى حمزة وجماعة سسواهم

والطبقة الثانية :

شاركت الأولى فى التثبت الا أنها لم تلازم الزهرى إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه فكانوا فى الانتقان دون الأولى وهم شرط مسالم وذلك مثل عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعى واليث بن سعد والنعمان ابن راشد وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر وغيرهم زاد ابن حجر وابن أبى ذئب وأكمل الحازمى الطبقات الى خمسة هى شروط لمغير البخارى قال وقد يخرج البخارى أحيانا عن أعيان الطبقة الثانية ومسلم عن أعيان الطبقة الثالثة وذلك لأسباب تقتضيه وقد وضع الحازمى شرط البخارى فى قمة هذه السلسلة من شروط الأئمة قال فأما الطبقة الأولى فهم شرط البخارى وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمد منه من غير

استيعاب وأما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين على سبيل الاستيعاب
ويخرج أحاديث أهل الطبقة الثانية على النحو الذي يصنعه البخارى في
الثانية والمراد من ذلك التنزل الى الدرجة الأخيرة عند الأعواز •

قال ابن حجر في المقدمة معلقا على هذا قلت وأكثر ما يخرج البخارى
حديث الطبقة الثانية تعليقا وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة
تعليقا أيضا •

قول الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي

المتوفى سنة ٥٠٧ هجرية ومناقشته

قال في شروط الأئمة الستة : أعلم أن البخاري ومسلما ومن بعدهما من الأئمة لم ينقل عن واحد منهم أنه قال شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني * وإنما يعرف ذلك من سير كتبهم فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم (١) يعني (٢) غير ما هو معروف من الخلاف بين الشيخين في الاكتفاء بثبوت المعاصرة بين الراوي وشيخه بعد كونهما ثقتين كما هو عند مسلم أو اشتراط ثبوت اللقاء بينهما بعد كونهما ثقتين

كما هو عند البخاري *

قال ابن طاهر : وشرط البخاري ومسلم أن يخرجوا الحديث المتفق على ثقة نقلته الى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين اثقات ويكون اسناده متصلا غير مقطوع فان كان للصحابي راويان فصاعدا فحسن وان لم يكن له الا راو واحد فاذا صح الى ذلك الراوي أخرجه *

الا أن مسلما أخرج أحاديث أقوام كحماد بن سلمة وسهيل بن أبي صالح وداود بن أبي هذد وأبي الزبير الأسدي والعلاء بن عبد الرحمن ترك البخاري حديثهم لشبهة وقعت في نفسه وإنما أخرج مسلم حديثهم لأن هذه الشبهة بالنسبة الى تلك الأحاديث خاصة ذهبت في نظره وقد اعترض عليه الحافظ زين الدين العراقي في شرح ألفيته في علوم الحديث عند ذكر مراتب الصحيح وكان اعترضه على قوله المجمع أو المتفق على ثقة نقلته الى الصحابي المشهور من غير خلاف بين اثقات فقال وليس ما قاله ابن طاهر بجيد لأن النسائي ضعف جماعة أخرج لهم الشيخان

(١) شروط الأئمة للمقدسي *

(٢) تعليقات الكوثري على شروط الأئمة للحارس *

أو أحدهما (١) وأجيب على ما في التدريب بأنهما أخرجنا من أجمع على ثقته الى حين تصنيفهما ولا يقدرح في ذلك تضعيف النسائي بعد وجود الكتابين ♦

وقال الحافظ بن حجر معقبا على ذلك

تصنيف النسائي ان كان باجتهاده أو نقله عن معاصريه فالجواب ذلك وان نقله عن متقدم فلا ، ثم قال ويمكن أن يجاب بأن ما قاله ابن طاهر هو الاصل الذي بنيا عليه أمرهما وقد يخرجان عنه لرجح يقوم مقامه فسلم بذلك كلام ابن طاهر فقد رد ابن حجر بثسبيق الجواب السابق فنقضه ثم أجاب هو اجابة معقولة ويمكن أن يناقش رده على الجواب السابق في موضع الرد وهو قوله وان نقله عن متقدم فلا ، فالقول بأن نقله ، لو كان متقدما لبينه النسائي ولو فرض أنه رواه عن متقدم ولم يبينه فمن الجائز أن يكون نقلا عن غير الاثبات والاتفاق انما هو بالنسبة للاثبات الثقات فسلم التعريف ♦

(١) فتح المغيخ ص ١ س ٤ والتدريب ص ٦ وشروط الاثمة الستة للمهندس تعليقات الكوثري ♦

قول الحافظ الحاكم أبي عبد الله النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥ هـ ومناقشته :

قال الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدوية النيسابوري الدرجة الأولى من الصحيح اختيار البخاري ومسلم وهو أن يروى انحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم صحابي زائل عنه اسم الجهالة بأن يروى عنه تابعيان عدلان ثم يروى عن التابعي المشهور بالرواية عن الصحابي وأنه راويان ثقتن ثم يرويه عن اتباع التابعين حافظ متقن له رواة من الطبقة الرابعة ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظا مشهورا بالعدالة في روايته ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول كالشهادة على الشهادة (١) وقد اعترض عليه أبو الفضل المقدسي قال ان البخاري ومسلما لم يشترطا هذا الشرط ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك والحاكم قدر هذا التقدير وشرط لهما هذا الشرط عنى ما ظن ولعمري أنه شرط حسن لو كان موجودا في كتابيهما ، الا أنا وجدنا هذه القاعدة التي أسسها الحاكم منتفضة في الكتابين جميعا .

اعتراض الحازمي

واعترض عليه أيضا أبو بكر الحزمي بما في الصحيح من الغرائب التي تفرد بها بعض الرواة فقد أخرجنا في كتابيهما أحاديث جماعة من الصحابة ليس لهم الا راو واحد وأحاديث لا تعرف الا من جهة واحدة من ذلك حديث مرداس الاسلمى « ويذهب الصالحون الأول فالأول » الحديث ، هذا الحديث تفرد به البخاري باخراجه ولم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم رواه البخاري عن يحيى بن حماد عن أبي عوانة

(١) سير أعلام النبلاء ج ٨ مخطوط وشروط الاثمة الستة للمقدس ص ١٠

عن بيان عن قيس عن مرداس. وليس لمرداس في كتاب البخاري سوى هذا الحديث (١) *

وقال الحازمي في شروط الأئمة :

ولا أعلم أحدا من فرق الاسلام القائلين بقبول خبر الواحد اعتبار العدد سوى متأخرى المعتزلة فانهم قاسوا الرواية على الشهادة فاعتبروا في الرواية ما اعتبروه في الشهادة وما مغذى هؤلاء الا تعطيل الاحكام كما قال أبو حاتم بن حبان وأجاب عن الحاكم ابو على الغساني (٢) ونقله عياض عنه بأنه ليس المراد أن يكون كل خبر رويها يجتمع فيه راويان عن صحابيية ثم تابعة فمن بعده فان ذلك يعز وجوده *
وانما المراد في كلام الحاكم أن هذا الصحابي وهذا التابعي قد روى عنه رجلان خرج بهما عن حد الجهالة *

ولم يرتض هذا القول ابو عبد الله بن المواق فقال ما حمل الغساني عليه كلام الحاكم وتبعه عليه عياض ليس بالبين ولا أعلم أحدا روى عنهما أنهما أخرجوا بذلك ولا وجود له في كتابيهما ولا خارجا عنهما فان كان قائل ذلك عرفه من مذهبيهما بالتصفح لتصرفهما في كتابيهما فلم يصب لان الامر بين في كتابيهما وان كان أخذه من كون ذلك أكثريا في كتابيهما فلا دليل فيه على كونهما اشترطاه ولعل وجود ذلك أكثريا انما هو لان من روى عنه أكثر من واحد أكثر ممن لم يرو عنه الا واحد في الرواه مطلقا لا بالنسبة الى من خرج له في الصحيحين وليس من الانصاف الزامهما هذا الشرط من غير ان يثبت عنهما ذلك مع وجود اخلالهما به لانهما اذا صح عنهما اشترط ذلك كان في اخلالهما به درك عليهما وقال الحافظ ابن حجر وهذا كلام مقبول وبحث قوى *

وقال في مقدمته ما ذكره الحاكم وان كان منتقضا في بعض الصحابة الذين أخرج لهم الا أنه معتبر في حق من بعده فليس في الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له الا راو واحد فقط *

(١) شروط الائمة الخمسة ص ٢٢ *

(٢) تدريب الراوى ٦٥ تعليقات الشيخ عبد الوهاب *

على ان ابن حجر شك في نسبة شرط التعدد للحاكم وعزاه انه ربما يكون قد اثنى عليه فهمه على الحازمي. من كلام الحاكم ، قال وكان الحازمي فهم ذلك من قول الحاكم كالشهادة لان الشهادة يشترط فيها التعدد * وأجيب باحتمال أن يريد بالتشبيه بعض الوجوه لا كلها كالاتصال واللقاء وغيرها ثم أوضح ابن حجر غلط من نسب هذا الى الحاكم في كتاب الفتح (١) .

فبين ان هذا في الواقع ليس شرطا للشيخين انما هو شرط لبعض العلماء كأبي علي الجبائي بالنظر الى الصحيح عامة ونقل عن المازري. نسبه الى أبي علي الجبائي وبعض متأخري المعتزلة * واليه يومية الحاكم في الكتاب (٢) حيث يقول وصفة الحديث الصحيح أن يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صحابي زائل عنه اسم الجهالة بأن يرويه عنه تابعيان عدلان ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول الى وقتنا هذا كالشهادة على الشهادة فعمم في علوم الحديث شرط الصحيح من حيث هو وخصص ذلك في المدخل بشرط الشيخين. ويبدو أنه شرط عام وليس خاصا بالصحيحين *

قال البيهقي في كتابه الزكاة من سنته عند ذكر حديث بهز عن أبيه عن جده ، فأما البخاري ومسلم فانهما لم يخرجاه جريا على عادتهما في أن الصحابي أو التابعي اذا لم يكن له الا راو واحد لم يخرجاه حديثه في الصحيحين *

قال الكوثري ويرد على هؤلاء بآخر حديث في البخاري « كلمتان خفيفتان » فهو فرد باعتبار المخرج كما نص عليه البرهان البقاعي فان أبا هريرة تفرد به عن النبي صلى الله عليه وسلم وتفرد به عنه أبو زرعة وتفرد عنه عمارة بن القعقاع وتفرد به عنه محمد بن فضل وعنه أنتشر فرواه عنه اشكاب « الحسين بن ابراهيم العامري » (٣) وغيره *

(١) الحافظ بن حجر في شرح نخبة الفكر ص ٥ والتدريب للسيوطي ص ٦٦ *

(٢) تعليقات الكوثري على شروط الأئمة الخمسة ص ١٠ ومعرفة علوم الحديث ص ٦٢ *

(٣) تعليقات الكوثري على شروط الأئمة الخمسة ص ٢٠ *

وقال صاحب فيض الباري محمد أنور الكشميري الديوبندي (١) أقول قول الحاكم أكثرى لا كلى ولعله أراد منه أن يصير الراوى معروفا فلو روى واحد جليل القدر تكفى .

وهو تخريج وجيه من الكشميري ورأى الحاكم كما تبين متعثر الخطأ ورد عليه الكثير من الاعتراضات والاجابة عنها وكل الاعتراضات انما هى منصبه على ما نسب اليه من قوله اشتراط تعدد الرواه وماعدا ذلك من اشتراط اعدالة والثقة والحفظ فمسلم له ومتفق عليه ومع ذلك فله فضل السبق .

وقد تبين من استعراض الاقوال فى منهج البخارى فى رواية حديث جامعه الصحيح .

ان الذى قد وفاه وأجاد فيه من غير أن يرد اعتراض عليه لدقته انما هو ابن حجر والحازمى وهما غير مختلفين فى المعنى كما أشرت غير ان ابن حجر وان أخذ عن الحازمى الا أنه اكسب الباحث ثقة فى تحقق استنباط هذه الشروط ونسبتها للبخارى حيث أوقف اباحث على مصادرها ومابعها من كلام أبى عبد الله البخارى نفسه وتصرفاته محددًا مركز كل قول اشتراطه وجاء به .

فهو فى الواقع مكمل وموضح وموثق لكلام الحازمى فرأيهما كراى واحد متكامل فى وضوحه وثباته وقوته .

وبذلك أصبحت نسبة هذه الشروط الى منهج البخارى فى روايته أمرا واضحا لا مرية فيه .

هذا وقد روى البخارى غير ما ذكره ابن حجر فى منهجه فى الرواية فى صحيحه ، أنه لم يذكر فيه حديثا الا بعد أن يتقن من صحته (وقال البخارى وما أدخلت فى الصحيح حديثا الا بعد أن استخرت الله تعالى . وصليت ركعتين وتيقنت من صحته (٢) وخرجه من ستمائة ألف حديث . وجعله حجة فيما بينه وبين الله (٣) .

(١) فيض الباري ج ١ ص ٣٦ .

(٢) المقدمة ج ٢ ص ٢٠٢ .

(٣) شرح النووى ص ٧ .

وقال وما أدخلت في الجامع الا ما صحح وما تركته من الصحاح
لأجل الطول^(١) وقد صرح بأنه يروي عن الثقات بقوله كتب عن ألف
ثقة من العلماء وزيادة وليس عندي حديث لا أذكر اسناده •

وقد صرح ببيان منهجه في كتابة الحديث عامة فضلا عن منهجه
في كتابه الصحيح الذي هو في الدرجة الاولى من مؤلفاته بما يوقف
الباحث على مدى اهتمامه البالغ ودقته في حرصه على معرفة الرواة
وكيفية عملهم وحال الرواة العدول مع مشايخهم في طريقة فريدة مبتكرة
يقول البخاري (لم يكن كتابتي الحديث كما كتب هؤلاء) كنت اذا كتبت
عن رجل سألته عن اسمه وكنيته ونسبته وحمل الحديث ان كان رجلا
فهما (فهو يصرح بالضبط المعبر عنه بضبط المصدر) •

فان لم يكن سألته أن يخرج الى أصله ونسخته (فهو هنا يصرح
بالضبط المعبر عنه بضبط الكتاب) ويقول وأما الآخرون فلا يباليون بما
يكتبون وكيف يكتبون (٢) •

ولقد كان البخاري دقيقا في موازينه وحكمه •

يقول ابن حزم أن البخاري اذا أنكر السماع لا يقول ان فلانا لم
يسمع من فلان بل يقول لم يثبت سماع فلان من فلان والناس
لا يميزون بينهما فيحكون عنه أنه قائل بعدم سماعه منه مع أنه ينكر
الثبوت عنه دون السماع في نفس الامر وهذا يدل على أن أمر السماع
عنده انما يحكم به نظرا لثبوت اسناد عنده (٣) •

وبلغت به الدقة الى ترك الرواية عن كل راو فيه نظر من المحدثين.
مهما كان عنده من كثرة في الحديث ولا يكتفى بذلك بل له نظرة فيمن
سلم في نظرهم وهو بمسلكه هذا لا يكتفى بتوثيق الثقات حتى بظمن
لهذا التوثيق بنفسه •

(١) سير اعلام النبلاء مخطوط بدار الكتب الجزء الثاني - ٨ من ٢٢٨ •

(٢) تاريخ بغداد ج ٢ من ٢٥ •

(٣) فيض الباري •

وتبلغ الثقة ذروتها في مقدرة البخارى على تنفيذ منهجه في روايه الجامع الصحيح وغيره ومدى معرفته للرواة واحوالهم بدراسة مؤلفاته التي سأعقد لها فصلا مستقلا •

وحسبه في ذلك كتاب التاريخ الكبير الذي ألفه قبل أن يبدأ في جامعه الصحيح •

• قال فيه أبو أحمد الحاكم الكبير المتوفى سنة ٣٧٨ •

« وكتاب محمد بن اسماعيل في التاريخ كتاب لم يسبق أنيه ومن ألف بعده شيئا في التاريخ أو الاسماء أو الكنى لم يستغن عنه فمنهم من نسبه الى نفسه مثل أبى زرعه وأبى حاتم ومسلم ومنهم من حاكاه عنه فالله يرحمه فاسه الذى اصل الأصول » (١) •

موضع الجامع الصحيح

وموضوع الجامع الصحيح هو الحديث الصحيح المجرد وقد استبان موضوعه هذا في ضوء ما قيل في شرطه أنه ائتمترط فيه الصحة وأنه لا يدخل فيه الا حديثا صحيحا •

قال ابن الصلاح والنووى وابن حجر والنص له : وهذا أصل موضوعه وهو مستفاد من تسميته اياه الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته وأيامه ، وقد تقدم المراد بالمسند كما بين ابن حجر بأن موضوعه الاصلى تخريج الأحاديث التي اتصل اسنادها ببعض الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء أكان قولاً أو فعلاً أو تقريراً وأن ما وقع في الكتاب مما يخالف ذلك إنما وقع فيه تبعاً عرضاً لا أصلاً ولا مقصوداً (كالمعلقات والموقوفات) ويقول ابن الصلاح ويرجع الى هذا الخصوص قول البخارى : ما أدخلت في الجامع الا ما صح ، وكذلك يطلق قول الحافظ أبى نصر الوايلى

(١) الطبقات الكبرى لابن السبكي ج ٢ ص ١٠ •

يقول محمد أبى حاتم سئل محمد بن اسماعيل عن خبر حديث فقال يا فلان اترانى أدنس؟ تركت أنا عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر وتركت مثله أو أكثر لغيره لى فى نظر (١) وهذا صريح فى أنه لا يروى عن المدلس ولا عن اتصف بأمارات الجرح عامه ويصرح البخارى ايضا بأنه لا يروى الا عن سليم الاعتقاد يقول كتبت عن ألف وثمانين رجلا ليس فيهم الا صاحب حديث كلهم يقول الايمان قول وعمل يزيد وينقص *

فمن هذه التصريحات فضلا عما نقل من كلام ابن حجر الذى وفى المقام حقه يمكن أن يطمئن الباحث بأن ابخارى رسم منهجه وشرطه فى رواية صحيحة خاصة وهو الدرجة الاولى كما أنه رسمه فى كل مروياته عامة مثل الأدب المفرد وغيره فهى صحيحة أيضا الا أن كتابة الجامع الصحيح كانت له المكانة الأولى فألزم نفسه فيه بأعلى مراتب الصحة *

لذا فقد اشتراط ثبوت اللقاء (السماع) بخلاف مسلم فاكتمى فى صحيحه بالمعاصرة ومع هذا فلم يخرج ذلك كتاب مسلم عن الصحة كما أن هذا لا يخرج أحاديث البخارى فى غير الصحيح عن الصحة وقد بين الكشميرى بأن خلاف البخارى مع غيره فى اشتراط السماع انما هو فى انجام الصحيح خاصة لا فى الصحيح لذاته * قال وكيفما كان شرطه هذا انما هو فى كتابه خاصة لا للصحيح مطلقا فلا يخرج حديثا فى صحيحه الا بعد ثبوت السماع فيه : وان كان صحيحا فى نفسه عنده أيضا فمخالفته للجماهير ليس فى نفس تعريف الصحيح بل هو شرط التزم به للصحيح فى كتابه فهذا بتشديد على نفسه فى هذا الكتاب فقط ولكل ذى همة وعزم أن يشدد على نفسه بما شاء ولا مساغ لاحد للطعن فيه ذق هذا فاسترح عما يختلف فى الصدور والله تعالى ولى الامور (٢) *

(١) تاريخ بغداد ج ٢ ص ٢٥ *

(٢) مقدمة الفيض ج ١ ص ٣٥ *

السجزي ، أجمع أهك العلم الفقهاء وغيرهم على أن رجلا لو حلف بالطلاق أن جميع ما في كتاب البخاري مما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قد صح عنه ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاله لاشك فيه أنه لا يحنث والمرأة بحالها في حبالته ، وكذلك ما ذكره أبو عبد الله الحميدي في كتابه الجمع بين الصحيحين من قوله : لم نجد من الأئمة الماضيين رضى الله عنهم أجمعين من أفصح في جمع ما جمعه بالصحة + الا هذين الامامين (الشيخين) فانما المراد بكل ذلك مقاصد الكتاب وموضوعه ومتمون الأبواب دون التراجم ونحوها وهذا بالنسبة الى شرط الاتصال بالصحة فالمقصود من موضوع الجامع انما هو الصحيح وليس معنى ذلك أن كله كذلك فقد ذكر تبعا واستثناسا العلاقات والموقوفات فلا يخرجها ذلك عن أصل موضوعه +

مكانة الموطأ من الجامع الصحيح

كتاب الموطأ للإمام مالك أمام دار الهجرة ومهبط الوحي أبو عبد الله مالك بن أنس الاصبحي امام الحديث والفتحة معا ولد بالمدينة حوالى سنة ٩٣ هـ وتوفى سنة ١٧٩ هـ استغرق فى تأليفه أربعين سنة قيل فى سبب تسميته بالموطأ لأنه تجنب فيه شذائد ابن عمرو ورخص ابن عباس ووطاة للناس كما أشار عليه المنصور فسماه الموطأ وذكر السيوطى فى سبب تسميته مما روى عن مالك أنه قال عرضت كتابى هذا على سبعين فقيها من فقهاء المدينة فكلهم واطأنى عليه فسميته الموطأ •

والامام مالك بتأليفه الموطأ أسس منهجا فى جمع الحديث وتأليفه وخطا بتأليف خطوة فعالة منهجية لها أثرها فى كيان تصنيف الحديث فقد كان التدوين قبل مالك غير محبوب على أبواب العلم الجامعة ، كما فعل محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى سنة ١٢٤ هـ فى بدء التدوين الرسمى بأمر عمر بن عبد العزيز فجمع بغير تبويب على أبواب العلم ثم نهض التأليف فى الجيل الذى يلى الزهرى فكان أول من ألف الحديث ورتبه على الأبواب مالك بن أنس بالمدينة وابن جريح بمكة ومن جرى على نهجهم •

يقول ابن حجر والعراقى وكان هؤلاء فى عصر واحد فلا يدري أيهم أسبق وذلك فى سنة بضع وأربعين ومائة ويقول صاحب مفتاح السنة وكل هؤلاء من أهل القرن الثانى وكان جمعهم للحديث مختلطا بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين وأشهر الكتب المؤلفة فى المائة الثانية وأسيرها ذكرا وأبعدها صيتا وأجلها قبولا الموطأ للمالك بن أنس أمام دار الهجرة •

ويقول ولي الله الدهلوى :

أن المدينة المنورة كانت في عهد الامام مالك ومن قبله مرجع الفضلاء ومحط رجال العلماء ولهذا كان ينبغ عن عهد النبي صلى الله عليه وسلم علماء الفتيا الذين كانوا قبلة العالم فورثهم جميعا الامام مالك واطلع باعباء هذا الامر الجليل فأخذ منهم العلم تداولا كما يأخذ أحدنا من الآخر شيئا ملموسا لا مجال لنشك فيه أخذا وعطاء ، وأدرج في كتاب الموطأ ما حفظ عنهم وصار كتابه مرجعا لطوائف العلماء من المحدثين والفقهاء .

درجة الموطأ والصحيحين

ثم بين ولي الله الدهلوى مكانة الموطأ والصحيحين من كتب السنة فيضعه في درجة واحدة مع صحيح البخارى ومسلم وهى الدرجة الاولى في الصحة في كتب الحديث وفي ذلك يقول ولي الله المحدث الفقيه عبد الرحيم الدهلوى (١) وطنا العمرى نسبا وكتب الحديث على طبقات وهى باعتبار الصحة والشهرة على أربع طبقات . . فالطبقة الاولى منحصرة في ثلاثة كتب الموطأ وصحيح البخارى وصحيح مسلم وقيل الشافعى أصح الكتب بعد كتاب الله موطأ مالك واتفق اهل الحديث على أن جميع ما فيه صحيح على رأى مالك ومن وافقه أما على رأى غيره فليس فيه مرسل ولا منقطع الا وقد اتصل السند به من طرق أخرى ، فلا جرم أنها صحيحة من هذا الوجه وقد صنف في زمان مالك موطآت كثيرة في تخريج أحاديثه ووصل منقطعه مثل كتاب ابن أبى ذئب وابن عيينه والثورى ومعر وغيرهم ممن شارك مالك في الشيوخ وقد رواه عن مالك بغير واسطة أكثر من ألف رجل وقد ضرب الناس فيه أكباد الابل الى مالك من أقاصى البلاد وتحقق قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه (يوشك أن يضرب الناس أكباد الابل فيطلبون العلم فلا يجدون أحدا أعلم من عالم المدينة على ما قاله ابن عيينه وعبد الرازق وناهيك بهما) .

(١) حجة الله البالغة ج ١ ص ١٢٢ لولى الله الدهلوى باب طبقة كتب الحديث مراجعة بعض فضلاء الهند المطبعة المنيرية بالقاهرة .

أثر الموطأ في صحيح البخارى

وباقى كتب أئمة الحديث

يقول الدهلوى أن الكتب المصنفة فى السنن كصحيح مسلم وسنن أبى داود وما يتعلق بالفقه من صحيح البخارى وجامع الترمذى مستخرجات على الموطأ تحوم حومه وتروم رومه مطمع نظرهم فيها ونصل ما أرسله ورفع ما أوقفه واستدرك ما فاتته وذكر المتابعات والشواهد لما أسنده وأحاطه جوانب الكلام بذكر ما روى خلافه ، ويعلق الشيخ محمد الشنقيطى على هذا القول بقوله : وهو كلام فى غاية الانصاف فله در من لقبه بولى الله ولم أقل هذا تعصيا لكتاب مالك ولله الحمد بل لاطلاعى على الحقيقة وتتبعى لروايته والوقوف على أعيان حديثه بأسانيدها فى الكتب الستة وغيرها فى كتب الاحاديث الموجودة بأيدي الناس وممن هو ضرورى عند المحدثين أن مشايخ أصحاب الكتب الستة ومن عاصرهم كالامام أحمد فى مسنده أغلبهم تلاميذ الامام مالك الذين روى عنه الموطأ بروايات عديدة قبل أن تخلو واحدة عن زيادة تنفرد بها ولم يتركوا شيئا من احاديث الموطأ بل أخرجوها فى مصنفاتهم ووصلوا كثيرا من مراسلاته ومنقطعاته وموقوفاته وبذلك يتضح ما نقله ولى الله (١) ه .

وبالنظر الى كلام الدهلوى يجد الباحث أن الدهلوى منصف للغاية أنصف حماة الاسلام فأعطى الموطأ مكانته العالية السامقة وأعطى الصحيحين مكانتهما العالية السامقة وجعلهما فى طبقة واحدة من الصحة وبالتشويق فى كلامه فى أثر كتاب مالك أيضا بالنسبة للصحيحين وغيرها

(١) دليل السالك الى موطأ الامام مالك مقدمه موطأ مالك للزرقانى .

كان منصفاً ومدققاً ومتحريراً في قوله فكما بين الاستفادة من موطأ مالك ، بين العمل الجاد للمستفيد من الموطأ بما يثبت المقدرة العالية والشخصية القوية لمن أخذ من أصحاب الكتب شيئاً من موطأ مالك عامة وما أخذه البخاري خاصة مما يتعلق بأبواب الفقه حيث بين أن عملهم في هذا الجزء المأخوذ هو وصل ما أرسله ورفع ما أوقفه واستدراك ما غاتته وذكر المتابعات والشواهد لما أسنده وأحاطه جوانب الكلام بذكر ما روى خلافه ، فمن يستطيع أن يصل المرسل ويرفع الموقوف ويستدرك على ما فات ويذكر المتابعات والشواهد ويحيط بجوانب الكلام غير الملم بالسنة ورجالها وفنونها المختلفة فأعمالهم متممة لأعمال الإمام مالك ، ويرى ابن الصلاح وابن حجر العراقي •

(أ) تقديم صحيح البخاري ومسلم على موطأ مالك •

(ب) ورتبوا على ذلك أن صحيح البخاري أول من صنف في الصحيح قال ابن الصلاح (أ) أول من صنف في الصحيح أبو عبد الله محمد بن اسماعيل الجعفي مولاهم وتلاه مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري من أنفسهم ومسلم مع أنه أخذ عن البخاري واستفاد منه يشاركة في أكثر تسيوخته وكتابهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز ، وأما ما روينا عن الشافعي رضي الله عنه من أنه قال ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً من موطأ مالك وروى بلفظ أصح كما في مقدمة الفتح فانما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم ، ثم ان كتاب البخاري أصح الكتابين صحيحاً وأكثرهما فوائد •• ووافق ابن حجر ابن الصلاح ونقل هذا النص في مقدمة الفتح •

وأورد اعتراض بعض الأئمة اطلاق أصح كتاب البخاري على مالك ورد عليه قال في المقدمة قال وقد استشكل بعض الأئمة

(أ) مقدمه ابن الصلاح (علوم الحديث وترجمته التقييد والاصحاح في النكت ، على مقدمة ابن الصلاح للعراقي) •

اطلاق أضحية كتاب البخارى على كتاب مالك مع اشتراكهما فى اشتراط الصحة والمبالغة فى التحرى والتثبت وكون البخارى أكثر حديثا لا يلزم منه أفضلية الصحة قال والجواب عن ذلك أن ذلك محمول على أصل اشتراك الصحة فما لك لا يرى الانقطاع فى الاسناد قادحا لذلك يخرج المراسيل والمنقطعات والبلاغات فى أصل موضوع كتابه والبخارى يرى الانقطاع عليه فلا يخرج ما هذا سبيله الا فى غير أصل موضوع كتابه كالتعليقات والتراجم ولا شك أن المنقطع وان كان عند قوم من قبيل ما يحتاج به فالمتصل أقوى منه اذا اشترك كل من رواتهما فى العدالة والحفظ ، فبان بذلك شفووف كتاب البخارى ، وعلم أن الشافعى انما أطلق على الموطأ أفضلية الصحة بالنسبة الى الجوامع الموجودة فى زمنه كجامع سفيان والثورى ومصنف حماد بن مسلمة وغير ذلك وهو تفضيل مسلم لا نزاع فيه أهـ .

ويلاحظ أن كلام ابن حجر هذا انما يفيد فى دعوى شدة البخارى فى الصحة على الموطأ ولكن لا يفيد أن الموطأ غير صحيح حتى يكون أول من صنف فى الصحيح الامام البخارى كما نقله عن ابن الصلاح ، وقال مغلطاي انما مثل ذلك موجود فى كتاب البخارى وقال شيخ الاسلام ابن حجر أيضا على ما فى التدريب كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما لا على الشرط الذى تقدم التعريف به ، قال والفرق بين ما فيه من المنقطع وبين ما فى البخارى أن الذى فى الموطأ مسموع للمالك غالبا وهو حجة عنده والذى فى البخارى قد حذف اسناده عمدا لقصد التخفيف ان كان ذكره فى موضع آخر موصولا أو لقصد التنويع ان كان على غير شرط ليخرجه عن موضوع كتابه وانما يذكر ما يذكر من ذلك تنبيها واستشهادا وتفسيرا لبعض الآيات وغير ذلك قال السيوطى فظهر بهذا أن الذى فى البخارى لا يخرج عن كونه جرد منه الصحيح بخلاف الموطأ وقد سجل الشيخ السنقيطى دفاعا وجيبا للسيوطى (١)

(١) منهج الحديث قسم المصطلح للاستاذ تقييله الشيخ السباحى ص ٣٢ .

بتعليق علي ما قال ابن حجر وكما ذكر في مقدمة شرح الاسيوطي للموطأ قال الاسيوطي ان ما في الموطأ من المراسيل مع كونها حجة عنده بلا شرط وعند من وافقه من الأئمة على الاحتجاج بالمرسل فهي أيضا حجة عندنا لأن المرسل عندنا حجة اذا اعتضد ، وما من مرسل في الموطأ الا وله عاضد أو عواضد ، فالصواب اطلاق أن الموطأ صحيح لا يستثنى منه وقد علق الشيخ عبد الغنى على كلام السيوطي بأن البخاري جرد في كتابه ما جمع على أنه صحيح بذاته غير مفنقر الى تقوية غيره أهـ وأنت ترى أن هذا انما يفيده في دعوى أصحية كتاب البخاري على كتاب مالك ولا يفيده عدم اصحية كتاب مالك حتى يكون كتاب البخاري هو أول صحيح ألف ونحى الحافظ العراقي منهج ابن حجر وقال بأن مالكا لم يفرد الصحيح وقال ان من بلاغاته أحاديث لا تعرف كما ذكره ابن عبد البر فلم يفرد الصحيح اذن ، وأجاب الجلال السيوطي بأنه ما من مرسل في الموطأ الا وله عاضد أو عواضد وقد صنف ابن عبد البر كتابا في وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل قال وما فيه من قوله بلغنى ومن قوله عن الثقة عنده مما لم يكن يسنده واحد وستون حديثا كلها مسندة من طريق مالك الا أربعة لا تعرف .

وقد نقل الشيخ محمد حبيب الشنقيطي في كتابه دليل السالك الى موطأ مالك أن ابن الصلاح وصل هذه الاربعة قال :

وقد رأيت بعض متقني السنن من حاز في كل العلوم خير فن
عزا الى نجل الصلاح أن وصل أربعة الأخبار فالكل اتصل
وبين بأن المراد من بعض متقني السنن الى آخره هو الشيخ
الفلاني شهره العمرى نسبه المدني مهاجرا في حواشيه على شرح زكريا
الأنصاري على ألفية العراقي قال ما نص المراد فيه وما ذكر العراقي
من أن من بلاغاته ما لا يعرف مردود وبأن ابن عبد البر ذكر أن جميع
بلاغاته ومراسيله منقطة الا أربعة أحاديث وقد وصل ابن الصلاح
الأربعة في تأليف مستقل وهو عندي وعليه خطه فظهر بهذا أنه لا فرق

بين الموطأ والبخارى وصح أن مالكا أول من صنف في الصحيح كما ذكره ابن عبد البر وابن العربي القاضى والسيوطى ومغلطاي وابن ليون وغيرهم فافهم انتهى بلفظه منقولاً بخط صاحب الحواشى الشيخ صالح الفلانى المحدث المذكور كما ذكر الشنقيطى بأن ابن حجر رجع عن قوله وقرر بأن أول من ألف الصحيح هو الامام مالك وذلك في كتابه النكت قال الشنقيطى :

أول من ألف في الصحيح مالك الامام في الصحيح
كما له ابن حجر قد رجعا في نكت كان لها قد جمعا
ورأى الشنقيطى أن ما في الموطأ من الموصول تضمنه الصحيحان
الاندورا قال :

وكل ما اسناده فيه اتصل كيف رواه عنه من عنه نقل
أخرجه الشيخان وفقا أو أحد زين فكل واحد قد انفرد
بل أخرجوا الرسائل وما أشبهها مع اتصال سلما

وبذلك تبين صحة الموطأ وانه أول صحيح ألف وهذه دعوى مستقلة ، لا تتنافى مع أن صحيح البخارى أصح ، ولا يعارض ذلك ما قاله الشنقيطى في دعوى أخرى وهى أن الموطأ أقدم وأصل للصحيحين أى مجموعة ، ولا تتنافى هذه الدعاوى مع ما ذكره الدهلوى من أن الطبقة الأولى في الصحة هى كتاب موطأ مالك وصحيح البخارى وصحيح مسلم ويبدولى أنه ليس أمر مشكلة الأولية فيما ألف في الصحيح أهو الموطأ أو الجامع الصحيح للبخارى بالأمر الخطير الذى نستطيع من أجله أن ننحى سمة الصحة عن موطأ مالك لكى نثبت للبخارى أولية التأليف للصحيح فليس بالأمر الهين أن نعص من قيمة بناء شامخ له أثره في حياة السنة وفي حياة الاسلام عامة ، وأن التفاضل والمقارنة بين هذين الكتابين الجليلين انما يجب أن تقتصر على أيهما أصح ، ولا تتعدى الى أيهما صحيح وأيهما غير صحيح ، وفي ضوء تفسير ابن حجر لمعنى الجامع في تسميته⁽¹⁾ كتاب البخارى بأنه لم يختص بصنف دون صنف ،

(1) النكت لابن حجر مخطوط بالازهر .

ولهذا أورد فيه الأحكام والفضائل والأخبار المحضنة عن الأمور الماضية والأمور الآتية وغير ذلك من الآداب والرقائق * نستطيع أن نقول بأن البخارى أول من ألف الجامع الصحيح وان مالكا أول من ألف الصحيح والحق أن صحيح البخارى جامع بالمعنى العام لأحاديث الفقه وغيرها من الأغراض بخلاف الموطأ فإنه لا يتوفر فيه هذا المعنى فان معظمه وغالبيته فى الأحاديث التى تدور على أحكام الفقه وعلى ذلك يمكن أن يقال بحق أول من ألف فى الصحيح الامام مالك وأول من ألف الجامع الصحيح الامام البخارى ويمكن أن يقال أن الموطأ أو صحيح فى القرن الثانى وصحيح البخارى أول صحيح فى القرن الثالث ، وراى الامام النووى فى غاية الدقة حينما زاد على ابن الصلاح كلمة المجرى فى صحيح البخارى ملاحظا معنى الصحة فى كتابى الامام مالك والامام أحمد وهو بهذه الزيادة يعتبر قد حل الاشكال قال أول من صنف الصحيح المجرى البخارى (١) ثم مسلم وهما الكتب بعد القرآن وبين السيوطى (٢) فى تنبيهاته فى التدريب بأن قول النووى (المجرى زيادة على ابن الصلاح احترز بها عما اعترض عليه من أن مالكا أول من صنف الصحيح وتلاه أحمد بن حنبل وتلاه مسند الدارمى وقال الدهلوى فى كتاب حجة الله البالغة أن مسند الدرامى انما صنف لاسناد أحاديث الموطأ وفيه الكفاية لمن اكتفى وهذا هو الرأى الواضح الذى يحفظ على السنة كيانها ويحمت عليه النووى *

رواية البخارى للموطأ

وقد روى البخارى موطأ مالك عن بعض رواة الموطأ فأخذ عن عبد الله بن يوسف الدمشقى الأصل التنيسى المسكن (٣) وهو ثقة وثقة البخارى وأبو حاتم وأكثر عنه البخارى فى صحيحه وغيره من كتبه

(١) التدريب ص ٣٩ والتهذيب ١/٧٢ *

(٢) التدريب ٤١ *

(٣) نسبة الى تنيس بلدة بجزيرة بحر الروم قرب دمياط « القاموس » *

وأخذ عن سعيد بن عفير وهو سعيد بن كثير بن عقيد بن مسلم الانصارى أخذ عن مالك والليث روى عنه البخارى وغيره وهو من أحد المحدثين الثقات توفى في رمضان سنة ٢٢٦ هـ ويقال بأن مصر لم تخرج أجمع للعلوم منه وعن ابن بكير اشتهر لجدده وهو يحيى بن بكير أبو زكريا الموصوف بأخبار شوارد العلوم وجمع شتاتها المصرى أخذ عن مالك والليث وروى عنه البخارى ومسلم بواسطة في صحيحهما وعن أبى مصعب الزهرى اشتهر بكنيته واسمه أحمد بن أبى بكر القاسم ابن الحارث بن زراره بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى الصوفى قاضى المدينة وأحد شيوخ أهلها لازم مالكا وتفقه عليه وروى عنه موطأه أخرج عنه أصحاب الكتب الستة وقد قالوا أن موطأه آخر الموطآت التى عرضت على مالك ويوجد في موطئه زيادة مائة حديث على سائر الموطآت الأخرى وقال بعض الفضلاء اختار أحمد بن حنبل رواية عبد الرحمن بن مهدى والبخارى رواية عبد الله بن يوسف الثنيسى ومسلم رواية عبد الله بن يحيى التميمى الحنظلى النيسابورى أبو زكريا ، وأبو داود رواية القعنبي والنسائى رواية قتيبة بن سعيد وقال الزرقانى وهذا كله أغلبى والا فقد روى كل ممن ذكر عن غير من عينه وقد عقب على ذلك المحدث الفاضل محمد حبيب الشنقيطى وكان مسرفا ومغاليا في تعقيبه حيث قال ومن هنا نعلم بالضرورة أن أصحاب كتب الحديث عالة على مالك وأصحابه وهو شيخ الجميع لأن مدار الحديث اليوم على الكتب الستة ومسند أحمد وقد رأيت تعويل الجميع على روايات الموطأ والسماع من أصحابه أ • ه •

وكونهم عالة عليه دعوى فيها اسراف وغمط للمجهودات الجبارة التى قام بها حماة الاسلام ، والحق أنهم تأثروا به وانتفعوا من منهجه ومادته ولكنهم ابتكروا في المنهج وفي جمع المادة فملأوا رياضهم من كل غرس طيب يانع عنده أو عند غيره •

وقد قال صاحب شرح تراجم أبواب صحيح البخارى ولى الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوى في مقدمة كتاب تراجم البخارى كان

أول ما حسنت أهل الحديث في علم الحديث جعلوه مدونا في أربعة فنون من السنة أعنى الذى قالوا له الفقه مثل موطأ وجامع سفيان ومن التفسير مثل كتاب ابن جريح ومن السير مثل كتاب محمد ابن اسحاق ومن الزهد والرفاق مثل كتاب ابن المبارك فأراد البخارى رحمه الله أن يجمع الفنون الأربعة في كتابه ويجرده للحديث المرفوع المسند وما فيه من الآثار البخارى وفي زمانه ويجرده للحديث المرفوع المسند وما فيه من الآثار وغيرهما انما جاء فيه تبعا لا أصالة أه فالحق أن الامام مالك له فضل السابق وقد دفع بمنهجه التصنيف دفعه قوية وطوره فوخر على الباحثين عناء البحث في مظان الحديث حينما ابتكر منهجه في التأليف على طريقة جمع الأبواب وكتابه حسبه ان مدحه ناصر السنة الامام الشافعى ومما امتاز به لسبقه في الزمن علو الاسناد فأعلى أسانيد ثنائية وأعلى أسانيد البخارى ثلاثية ومما لا شك فيه أن البخارى سار على نهجه في طريقة الجمع والتأليف على الأبواب وأخذ من مادته في بعض أحاديث أبوابه الفقهية ولكنه ابتكر وجرده الصحيح فكان صاحب منهج له أثره في حياة السنة فالبخارى له شخصيته الباهرة وقوته ومزاياه والعبقرى النابه يحافظ على ما ورثه من تراث قيم ويكون لمورثه الفضل في ذلك ويتصرف في هذا التراث وينميه ويبنى هو بمجهوده وشخصيته القوية صروحا خالدة تتميز بمميزات كل الجد جديدة •

ببنى كما كانت أوائلنا نبني ونفعل مثلما فعلوا
وهذا هو ما كان من الامام البخارى وان شئت التحديد فكتاب مالك كما يقول الدهلوى انتفع به البخارى بما يتعلق ببعض أحاديث أحكام الفقه خاصة من حيث المادة كما انتفع بغيره من الرواة الثقات وإذا وجدت مادة الحديث في غير أبواب الفقه فانما هي أحاديث لا تعدو أن تعد على أصابع اليد الواحدة •

وباطلاعى ومراجعتى^(١) للموطأ شرح الزرقانى وجدت الامام مالكا

(١) شرح الزرقانى على الموطأ المطبوع بالمطبعة الكستلية بمصر سنة ١٢٨٠ هـ ومقدمة الموطأ تعليق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي • ط عيسى الحلبي •

المحدث العظيم المنصرف الى العناية بما يتعلق بأحاديث أحكام الفقه .
أما البخارى فقد خافه وكانت مهمة الموطأ جزءاً من مهمة البخارى
فهو الجامع من غير منازع الى كل أصناف الحديث كما يبدو من النظر
في صحيحه فقد اعتنى بأبواب أحاديث الفقه كما اعتنى بالمغازى والسير
والعقيدة والأدب . الخ . كما قرر الدهلوى فى كلامه السابق
والاسماعيلى فى المدخل وغيرهما من الأئمة .

هذا مع أنه لم يقل أحد بأن أحاديث أبواب الفقه فى البخارى
مقصورة على ما فى الموطأ ولم يتحقق ذلك كاملاً حتى فى باب واحد
من أبواب البخارى فالبخارى له قوته وبراعته وشخصيته فى أبواب
الفقه وغيرها فليس بعالة على غيره ثم هو حتى فيما أخذه من بعض
أحاديث الامام مالك له مجهوده وتصرفه برفع الموقوف ويستدرك على
ما فات ويذكر المعلقات والشواهد كما أنه يحيط بجوانب الكلام بذكر
ماروى خلافه فأى همة بعد ذلك ؟ .

وإذا كنت قد جرنى الحديث الى القول بأن الموطأ اهتم بالعناية
بأحاديث أحكام الفقه وما فيه غير ذلك فهو قليل للعناية ، وان جامع
البخارى يمتاز بالاستيعاب فالواجب هنا الايضاح حتى لا تختلط هذه
الدعوى البريئة وتلتبس بما ادعى على الامام مالك من غير حق بأنه فقيه
رايس بمحدث فهذه دعوى مجانية للصبوب وانما أقول ان امادته فى
الفقه انما هى نتيجة لأنه بنى فقهه على أساس متين من الحديث وهو
امام الحديث والفقه معا وقد رد الدكتور السباعى أبغى رد على من قال
بأن الامام مالكا فقيه وليس بنحدث من المستشرقين وأتباعهم فى قولهم
أن الموطأ كتاب فقه لا كتاب حديث (١) .

رأى فؤاد سيزكين

ولقد ذكر فضيلة الشيخ عبد الغنى فى مقدمة البخارى (٢) ان بعض
باحثى المسلمين فى مؤلف خاص باللغة التركية ادعى بأن البخارى أعار

(١) السنة ومكاتبها فى التشريع الاسلامى ص ٤٩١ للدكتور السباعى .

(٢) مقدمة البخارى ص ١٢٠ للشيخ عبد الغنى .

على بعض الكتب التي سبقته كالمودتأ وما اليه فنقل سائر ما تضمنته
وحدب ذلك ووعد بالرد عليه ان شاء الله • آ • ه •

ولقد علمت من السيد / مدير المخطوطات بدار الكتب المصرية
الأستاذ فؤاد السيد بأن هذا الباحث اسمه فؤاد سيزكين وهو الآن أستاذ
الأديان في جامعات المانيا ومثل هذا يطمئن اليه الغرب ، ويحتضنه
ليشكك الناس في مجهود حماة الاسلام ويهون من شأنهم وفي ذلك
خطورة وخبث فالتقليل من قيمة صاحب المؤلف ينعكس على مؤلفه
ويقلل من شأن كتابه حتى يصرف الناس عنه •

وكأن استاذ الأديان هذا لم يعرف شيئاً عن تاريخ رحلات البخارى
ولم يتعرف على صحيحه والا فدعواه تنهار تماما بالنظرة الأولى لصحيح
البخارى أو لفهارسة الجامعة وعند التطلع لقسمات تراجمه وأبوابه
وترتيبها وما فيها من دقة لم يسبق اليها تصور دقة العالم الجامع فهو
في مظهر كتابه والتصرف فيه واستنباطه في تراجمه وتبويبه مبتكر لا شك
في هذا ، وفي مادته مطوف على كل روض لم يقتصر على كتاب
ولا عشرات من الرواة والكتب حتى يكون عالية على واجد منهم ولكن
الأمر الذى لا شك فيه أنه لم يبتدع حديثاً من عنده • وهل يعاب على
ذلك ؟ وكأنى بصاحب هذه الدعوى وقد نسي مهمة البخارى وغيره من
المحدثين بأنها الجمع من الثقات والدقة في التأليف والتحرى في الصحيح
والتبويب والاستنباط وحسن العرض •

وظن أن على المحدث أن يبتكر أحاديث جديدة من عند نفسه
لم يسبق اليها في العصور التي بينه وبين النبي عليه الصلاة والسلام أو
أن عليه ألا ينظر أو يقدر من سبقه فلا يتعرض الى حديث مسطر في كتب
بل يتعنت ضد كل مؤلف ؟ وهذا مالا يليق ، فالبخارى في الواقع طالب
صحيح السنة يبحث عنها في كل مكان حاملاً معه المقاييس الصحيحة
الدقيقة راحلاً الى أئمة السنة قاطعاً الفياق والقفار مسجلاً لرجال الحديث
وأحوالهم وحسبه في ذلك التاريخ الكبير وغيره من كتب الرجال التي

وكتب الأئمة الخمسة * وتابعه ابن الأثير في جامع الأصول ومن ترك الموطأ ولم يعده من كتب الأئمة فكما يقول الكوثري في تعليقاته على كتاب الأئمة الخمسة للحازمي (١) ومن لم يجعل من بينها الموطأ فانما ذلك لاندماج أحاديثه فيها الا ما قل أ ه *

وقال الدكتور السباعي (٢) وأما عدم عد الموطأ من الكتب الستة فلائنه أكثر فيه من المراسيل وهو وان كان يرى العمل بها لكن غيره من المحدثين لا يرون ذلك فهذا هو انذى منع عده في الكتب الستة أ ه *

وأقول لعل من عد كتب الأئمة ولم يعد فيها الموطأ فانما يعد كتب الأئمة بالنسبة للعصر الثالث لاجتماعهم فيه ، كما أنه يمكن أن يقال ربما كانت شهرة الامام مالك وامامته في الفقه وكذلك ابن حنبل أغنتهما في نظر بعض العادين عن عدهما في أئمة الحديث رغم امامتهما وبراعتها فيه *

لكل موقوف أو مقطوع في الموطأ وصحيح البخارى أصل من الكتاب والسنة :

ويزيدنا ثقة بما لم يوصل في كتابي الامامين الجليلين مالك والبخارى أن نعلم فضلا عن جلالتهما وامامتتهما في الحديث أنه لا يوجد في الموطأ موقوف صحابي أو أثر تابعي الا وله عاضد من الكتاب والسنة (٣) كما لا يوجد في صحيح البخارى حديث عن الصحابة أو التابعين الاوله أصل من كتاب الله أو سنة رسول الله الصحيحة كما صرح البخارى بذلك *

عن أبي محمد (٤) بن أبي حاتم الوراق قال سمعت سليم بن مجاهد يقول كنت عند محمد بن سلام البيكندی فقال لى لو جئت قبل لرأيت صبيا يحفظ سبعة آلاف حديث قال فخرجت فى طلبه حتى لقيته فقلت أدت الذى تقول أنا أحفظ سبعين ألف حديث قال نعم وأكثر ولا أجيبك بحديث عن الصحابة والتابعين الا عرفت أكثر مولدهم ووفاتهم ومساكنهم *

(١) الأئمة الخمسة للحازمي ص ٦ *

(٢) السنة ومكانتها ص ٤٩٣ *

(٣) موطأ مالك شرح الزرقانى تعليق محب الدين الخطيب *

(٤) تاريخ بغداد ج ٢ ص ٢٤ *

ولست أروى حديثاً من أحاديث الصحابة والتابعين الا ولى في ذلك أصل أحفظه حفظاً من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم •

أثر صحيح البخارى فى ازهار السنة فى القرن الثالث وما بعده

لقد تسلم الامام البخارى لواء التحديث فى مطلع القرن الثالث الهجرى وسلك به منهجاً قويا أوصله درجة بالغة فى الصحة والكمال فقد كان كتابه الخالد الجامع الصحيح له فضل السبق فى هذا القرن الذى اذهر بأئمة السنة فالامام مسلم والامام أبو عيسى الترمذى والامام النسائى والامام أبو داود السجستاني وكتب هؤلاء الأئمة التى أصبحت المرجع فى الأحاديث انما ظهرت بعد الجامع الصحيح وقد كان له أثر عظيم فى توجيه مؤلفى هذه الكتب واجادة مصنفىها •

وكان البخارى موضع تقديرهم وامام قائلتهم وأستاذهم جميعاً الذى تأثروا به وشهدوا له •

وليس معنى التأثر أن يكون التلميذ نسخة من الأستاذ مقلداً له فى كل شىء وظيفته المحاكاة فقط والا لو كان الامر كذلك للحق العيب الاستاذ والتلميذ معا ولما كان منهج الاستاذ ناجحاً ولا كان تفكير التلميذ مرناً •

بل قد يتأثر التلميذ النابه بالأستاذ النابه ويظهر فيه ذلك فى لون من ألوان تصرفه وان كان مع ذلك يتسم بخصائص منفردة تحفظ له ذاتيته ومجهوده وقد تقرب أو تبعد عما تأثر به ترتفع أو تنخفض كذلك عن منهجه بعض الخطوات ولا يتسع المقام أن أبين خصائص كتب هؤلاء الأئمة فى السنة • كلهم أو أقارنهم بصحيح البخارى ، امامهم فى منهجه وباعت نهضتهم — خاصة وأنه لم يضع محدث ما أى كتاب من كتب هؤلاء الأئمة فى كفة محاولاً وضعه فى جوار كفة البخارى أو قريباً منه اللهم الا تلميذه الأول الذى لحق بشيخه أو قاربه وارتنقى لما يقرب من

مرتبته وأصبح كتابه قرين كتاب البخارى وأطلق عليهما معا انصحيحان وعند الاطلاق يعلم أنهما صحيح البخارى وصحيح مسلم - ووضع في درجة هي الدرجة الأولى من كتب الحديث واقترن ذكر مسلم بالبخارى وقيل لهما في عرف المحدثين الشيخان •

لذا سأكتفى بالحديث عنه مبينا تأثيره بصحيح البخارى وخصائصه وغيما عداه سأكتفى بنصوص الأئمة التي تبين أثر صحيح البخارى في كتب الأئمة وتقدير الأئمة له •

شهد للبخارى تلميذه الأول الامام مسلم ووصفه بأبلغ وصف وأطلق عليه أنه سيد المحدثين وطبيب الحديث في علته (١) ويقول أبو عيسى الترمذى (٢) الامام الجليل في فضل الامام وعلمه : لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلق والتاريخ ومعرفة الاسانيد أعلم من محمد ابن اسماعيل ويذكر الامام النووى أن من رواة البخارى الأعلام الامام مسلما بن الحاج وأبا عيسى محمد بن عيسى بن سـوره الترمذى وأبا عبد الرحمن النسائى وأبا هاتم وأبا زرعة الرازيين وكل هؤلاء أئمة الأعلام (٣) •

وقال الاسماعيل عن الامام البخارى في المدخل أنه حاز السبق وبلغ الغاية (٣) وجمع الى ذلك حسن اذنية والقصد الى الخير ونفعه الله ونفع به وقد نحا نحوه في التصنيف جماعة منهم الحسن بن على الحلوانى لكنه اقتصر عن السنن ومنهم أبو داود السجستاني وكان في عصر أبى عبد الله البخارى فسلك فيما سماه سننا ذكر ما روى في الشىء وان كان في المسند ضعف اذا لم يجد في الباب غيره ومنهم مسلم بن الحجاج فكان يقاربه في العصر فرام وكان يأخذ عنه أو عن كتبه الا أنه لم يضايق نفسه مضايقة أبى عبد الله وروى عن جماعة كثيرة لم يتعرض أبو عبد الله

(١) مقدمة شرح البخارى للنووى ص ٧ •

(٢) أبو عيسى الترمذى ألف فيه رسالة الدكتوراه الاستاذ نور العتر الدمشقى •

(٣) التهذيب للنووى ج ١ ص ٧٤ •

لرواية عنهم وكل قصد الخير غير أن أحدا منهم لم يبلغ من التشدد مبلغ أبي عبد الله ولا تسبب إلى استنباط المعانى واستخراج لطائف فقه الحديث وتراجم الأبواب الدالة على ما له صلة بالحديث المروى فيه تسببه ولله الفضل يختص من يشاء وفي تقرير هذا المعنى يقول الحاكم أبو أحمد النيسابورى رحم الله محمد بن اسماعيل فإنه ألف الأصول يعنى « أصول الأحكام من الأحاديث » وبين للناس وكل من عمل بعده فانما أخذه من كتابه كمسلم بن الحجاج •

أثر منهج البخارى فى صحيح مسلم

من أشرف ما يتسم به الجامعان الصحيحان للبخارى ومسلم ويتفقان فيه باتفاق العلماء • وحسبهما فى ذلك شرفا وفضلا وصلة وثيقة أنهما أصح الكتب بعد القرآن العزيز وان الأمة تلتقتهما بالقبول وما أروعها وأثبتها من مكانة رفيعة لا يمكن بأى حال أن تغير بما يقال بعد ذلك من تفصيل يراد به ابراز خصائص كل منهما ومزاياه وتأثر اللاحق منهما بالسابق فيما اتفقا فيه وينترتب على ذلك •
أولا - اثبات ذاتية مجهود الامامين فى كتابيهما وصلتهما ببعضهما •
ثانيا - أيهما أرجح وأفضل •

الجامع الصحيح للامام مسلم

مؤلفه أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم انقشيري نسبا النيسابورى وطنه أمام الحديث وتلميذ البخارى وخريجه وصاحبه •
ولد مسلم بن نيسابور سنة ست ومائتين وكان منهجه فى تحصيل العلم نهج البخارى واسع الرحلات جواب الافاق طلبا للحديث وعاش حياة علمية حية بالتلقى والرحلة والتدريس والتأليف الى ان أدركته الوفاة سنة إحدى وستين ومائتين بنيسابور ولم يتجاوز خمسة وخمسين عاما •

موضوع الجامع الصحيح للإمام مسلم

وموضوع الجامع الصحيح للإمام المسلم هو الحديث الصحيح المجرد المسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد نهج في تأليفه شيخ البخاري في طريقة صحيحه في جمع الحديث الصحيح المجرد وتأليفه على أبواب المعلم من فقهه وخلافه متأثراً بطريقته غير أنه اقتصر فيه على سرد المسند من غير أن يذكر الموقوفات إلا نادراً ومن غير أن يذكر فيه تراجم الأبواب وقد قام بالتبويب والترجمة شراح كتابه وكان أعظم من أجاد في ذلك الإمام محيي الدين أو زكريا يحيى النووي •

قال النووي (١) إن مسلم رحمه الله تعالى رتب كتابه على أبواب فهو مبوب في الحقيقة ولكنه لم يذكر تراجم الأبواب فيه لئلا يزداد بها حجم الكتاب أو لغير ذلك ثم قال النووي وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد وبعضها ليس بجيد أما لقصور في عبارة الترجمة أو ركاسة لفظها وأما لغير ذلك وإن شاء الله أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها أ • ه •

وتد جمع مسلم في كتابه أربعة آلاف من الأحاديث الصحاح غير المكرر وقال العراقي هو بالمكرر يزيد على كتاب البخاري لكثرة طريقته وقد قال أبو الفضل أحمد بن مسلمة أنه يزيد عن اثنا عشر ألف حديث أ • ه •

خصائص صحيح مسلم

١ — ليس فيه بعد الخطبة إلا الحديث السرد ولم يتصد لما تصدى له البخاري من استنباط الأحكام وتقطيع الأحاديث وترجمة الأبواب وقد عقد النووي فصلاً في خصائصه قال : فمن تحرى مسلم رحمه الله اعتناؤه بالتمييز بين حدثنا وأخبرنا • وتقيدته ذلك على مشايخه وفي روايته وكان من مذهبه رحمه الله الفرق بينهما وإن حدثنا لا يجوز إطلاقه إلا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة وأخبرنا لما قرئ على الشيخ

(١) مقدمة صحيح مسلم شرح النووي ص ٢١

وهذا الفرق هو مذهب الشافعي وأصحابه وجمهور أهل العلم بالشرق وقال محمد بن الحسن الجوهري المصري وهو مذهب أكثر أصحاب الحديث الذين لا يحصيهم أحد وروى هذا المذهب أيضا عن ابن جريج والأوزاعي وابن وهب والنسائي وصار هو النشاع الغالب على الحديث وذهب جماعات الى انه يجوز ان تقول فيما قرىء على الشيخ حدثنا وأخبرنا وهو مذهب الزهري ومالك وسفيان ويحيى بن سعيد القطان وآخرين من المتقدمين وهو مذهب البخاري وجماعة من المحدثين وهو مذهب الحجازيين والكوفيين وذهبت طائفة الى أنه لا يجوز اطلاق حدثنا ولا أخبرنا في القراءة وهو مذهب ابن المبارك ويحيى بن يحيى وأحمد بن حنبل والمشهور عن النسائي والله أعلم ، ومن ذلك اعتناؤه بضبط لفظ الرواة كقوله حدثنا فلان وفلان واللفظ لفلان وكذلك اذا كان بينهما اختلاف في حرف من متن الحديث أو صفة الراوي أو نسبته أو نحو ذلك فإنه يبينه وربما كان بعضه لا يتغير به معنى وربما كان في بعضه خلاف في المعنى ولكن كان خفيا لا يتفطن له الا من هو على اطلاع على دقائق الفقه ومذاهب الفقهاء •

ومن ذلك تحريه في مثل قوله حدثنا عبد الله بن سلمة حدثنا سليمان « يعني ابن بلاك » عن يحيى « وهو ابن سعيد » فلم يجوز رضى الله عنه أن يقول سليمان بن بلال ويحيى بن سعيد لكونه لم يقع في روايته منسوبا فأو قاله منسوبا لكان مخبرا عن شيخه أنه أخبره بنسبه ولم يخبره ومن ذلك حسن ترتيبه وترصيفه الأحاديث على نسق يقتضيه تحقيقه وكمال معرفته بمواقع الخطاب ودقائق العلم وأصول القواعد وخفيات علم الأسانيد ومراتب الرواة وغير ذلك •

يقول صاحب كتاب أطوار الثقافة والفكر الاسلامي^(١) وليس لمسلم مزية في صحيحه على البخاري الا أنه لم يقطع الحديث في أبوابه كما فعل البخاري في بعض أحاديثه بل انه روى كل حديث مستكملا غير

(١) كتاب أطوار الثقافة والفكر الاسلامي للنسائي على الجندی وزملائه ج ٢ ص ٢٢١ .

مجزء بأسانيده المختلفة في مكان واحد واقتصر فيما دونه على الأحاديث المتصلة دون الموقوفات التي ينتهي سندها الى الصحابة من غير أن يذكر فيها قول ، ولا فعل للنبي صلى الله عليه وسلم أ ه •

وهذا الأمر هو الذي استرعى أنظار أئمة الحديث ومنصفيه قال النووى والسيوطى فى التدريب (١) اختص مسلم بجمع طرق الحديث فى مكان واحد بأسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة فسهل تناوله بخلاف البخارى فإنه قطعها فى الأبواب بسبب استنباط الأحكام منها وأورد كثيرا منها فى مظانه •

وقال النووى فى مقدمته شرح مسلم (٢) وقد انفرد مسلم بفائدة حسنة جعلته أسهل متناولا من حيث أنه جعل لكل حديث موضعا واحدا يليق به جمع فيه طرق الحديث التى ارتضاها واختار ذكرها وأورد منه أسانيده المتعددة وألفاظ الحديث المختلفة فيسهل على الطالب النظر فى وجوه الحديث واستثمارها ويحصل له الثقة بجميع ما أورد مسلم من طريقه بخلاف البخارى فإنه يذكر تلك الوجوه المختلفة للحديث فى أبواب متفرقة متباعدة وكثيرا منها يذكره فى غير بابها الذى يسبق الى الفهم أنه أولى به وذلك لدقئة يفهمها البخارى منه فيصعب على الطالب جمع طريقه وحصول الثقة بجميع ما ذكره البخارى من طرق الحديث أ • ه •

ويلاحظ أن كلام النووى يشعر بدقئة تصرف البخارى وان خفى ذلك على من ليس له قدم راسخة فى الحديث وان هذه الدقئة انما يفهمها البخارى والخواص فى معرفة الحديث ومن هنا ربما كان صعب المنال على غير العارفين بالحديث والذى حتم على البخارى ذلك المنهج تقطيع الأحاديث انما هو استنباطه وتراجمه وهذه ميزة لم يضح بها البخارى

(١) التدريب ص ٤٤ •

(٢) مقدمه صحيح مسلم شرح النووى ج ١ ص ١٤ فى الموازنة بين الصحيحين •

في سبيل سهولته على العامة ولذا قال شيخ الاسلام ابن حجر في ذلك (١) •

وإذا امتاز مسلم بهذا فللبخارى في مقابلته من الفضل ما ضمنه في أبوابه من التراجم التي حيرت الأفكار •

وقد بين الامام مسلم نفسه (٢) في أول مقدمته في صحيحه أنه عمد على تلخيص الطرق في موضع واحد بلا تكرار ليسهل على العامة والخاصة كما بين بأن الذي ساقه الى التأليف انما هو تخطب العامة في غير الصحيح وان ضبط القليل واتقانه من الحديث أيسر على المرء من معالجة الكثير منه ولا سيما عند من لا تميز له من العوام الا بأن يوقفه على التميز غيره ويبين بأنه انما يرجى بعض المنفعة في الاستكثار وجمع المكررات من الحديث للخاصة من الناس ممن رزق فيه بعض التيقظ والمعرفة بأسباب الحديث وعلله بخلاف عوام الناس الذين هم بخلاف معانى الخاصة من أهل التيقظ والمعرفة وقال مبينا لسائله ان من سبب تأليفه الحرص على هداية العوام قال وبعد يرحمك الله فلولا الذى رأينا من سوء ما صنعه كثير ممن نصب نفسه محدثا فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة والروايات المنكرة ، وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والامانة بعد معرفتهم واقرارهم بألسنتهم أن كثيرا مما يقذفون به الى الأغبياء من الناس هو مستنكر ومنقوك عن قوم غير مرضيين ممن ذم الرواية عنهم أئمة أهل الحديث مثل مالك بن أنس وشعبة بن انحجاج وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من الأئمة لما سهل علينا الاستنصاب لما سألت من التميز والتحصيل ولكن من أجل ما أعلمناك من نشر القوم الأخبار المنكرة بالأسانيد الضعاف المجهولة وقد ألقى بها الى العوام الذين لا يعرفون عيبيها خف على ، اجابتك الى ما سألت أ • ه •

(١) البدر ص ٤٥ •

(٢) من كلام الامام مسلم نفسه في مقدمة صحيحه بتصريف ص ٤٥ شرح النووى •

ولهذه السهولة في صحيح مسلم شذ أبو علي الحسين بن علي النيسابوري عن اتفاق العلماء بتقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم وقال بتقديم صحيح مسلم على صحيح البخاري أو فهم منه ذلك روى ابن الصلاح (١) عن أبي علي الحافظ النيسابوري أستاذ الحاكم أبي عبد الله بن البيهقي قال « ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم ابن الحجاج » فهذا وقول من فضل من شيوخ المغرب كتاب مسلم على كتاب البخاري قال ابن الصلاح ان كان المراد به أن كتاب مسلم يترجح بأنه لم يمازجه غير الصحيح فإنه ليس فيه بعد خطبته الا الحديث الصحيح مسرودا غير ممزوج بمثل ما في كتاب البخاري فهذا لا بأس به ولا يلزم أن كتاب مسلم أرجح فيما يرجع الى نفس الصحيح وان كان المراد أن كتاب مسلم أصح صحيح فهو مردود على من يقوله والله أعلم *

وعلق العراقي على ذلك بقوله (٢) قلت قد روى مسلم بعد الخطبة في كتاب الصلاة بإسناده الى يحيى بن أبي كثير أنه قال لا يستطاع العلم المراد أن كتاب مسلم أصح صحيح فهو مردود على من يقوله والله أعلم *

وقال شيخ الاسلام ابن حجر (٣) قول أبي علي ليس فيه ما يقتضى تصريحه بأن كتاب مسلم أصح من كتاب البخاري خلاف ما يقتضيه اطلاق الشيخ محيي الدين في مختصره « التقريب » وفي مقدمة شرح البخاري حيث يقول (٤) البخاري أول من صنف الحديث المجرد واتفق العلماء على أن أصح الكتب المصنفة صحيحا البخاري ومسلم واتفق الجمهور على أن صحيح البخاري أصحهما صحيحا وأكثرهما

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٤ والتدريب ص ٤٣ .
(٢) التقيد والايضاح لما اطلق وعلق من مقدمة ابن الصلاح لنسخ الاسلام الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ص ١٤ المتوفى سنة ٨٠٦ هـ .
(٣) التدريب ص ٤٣ ومقدمة الفتح ج ١ ص ٦ .
(٤) مقدمة شرح البخاري للنووي ج ١ ص ٧ ومقدمة شرح مسلم للنووي في الموازنة بين البخاري ومسلم ص ١٤ .

فوائد وقال الحافظ أبو علي النيسابوري شيخ الحاكم أبي عبد الله :
صحيح مسلم أصح ووافق بعض علماء المغرب وأنكر ذلك عليهم
والصواب ترجيح البخاري على مسلم أ . ه .
قال ابن حجر وإنما يقتضى نفي الأصحبة عن غير كتاب مسلم عليه
لا اثباتها أما اثباتها له فلا ، لأن إطلاقه يحتمل أن يريد ذلك ويحتمل
أن يريد المساواة في نظره قال .

ومع احتمال كلامه ذلك فهو منفرد به سواء قصد الأول أو الثاني
وعلق ابن حجر في المقدمة على كلام ابن الصلاح بقوله : واقتضى كلام
ابن الصلاح أن العلماء متفقون على القول بأفضلية البخاري في الصحة
على كتاب مسلم إلا ما حكاه عن أبي علي من قوله المتقدم وعن بعض
تسيوخ المغاربة أن كتاب مسلم أفضل من كتاب البخاري من غير تعرض
للصحة « بل إلى المعنى الذي تقدم من السهولة في الرجوع إلى موضع
الحديث وسرد الصحيح » وعارض ابن حجر قول أبي علي هذا بقول
من هو أعظم منه فقال روينا بالاسناد الصحيح (١) عن أبي عبد الرحمن
النسائي وهو شيخ أبي علي النيسابوري أنه قال ما في هذه الكتب كلها
أجود من كتاب محمد بن اسماعيل والنسائي لا يعنى بالجودة إلا جودة
الأسانيد كما هو المتبادر إلى الفهم من اصطلاح أهل الحديث ومثل هذا
من النسائي غاية في الوصف مع شدة التحري وتوقيه وتثبته في نقد
الرجال وتقدمه في ذلك على أهل عصره حتى قدمه قوم من الحزاق
في معرفة ذلك على مسلم بن الحجاج وقدمه الدارقطني في ذلك وغيره
على امام الأئمة: أبي بكر بن خزيمة صاحب الصحيح وأورد ابن حجر
غير ذلك مما سأعرج عليه عند الكلام على مزايا وخصائص الجامع
الصحيح للبخاري وأقول إن سهولة الكشف والتنازل في الجامع
الصحيح للإمام مسلم في نظري إنما هي مستفادة وحاصلة بعد التنبؤ
والترجم للكتاب وهذا من عمل شراح الصحيح لا من عمل الإمام مسلم

(١) مقدمة الفتح ج ١ ص ٧٠

وأما قبل التبويب والترجمة فان الأحاديث وان كانت متجمعة بطرقها المختلفة وألفاظها في مكان واحد لكنه نظرا الى عدم تبويبها يصعب البحث في جوانب الكتاب حتى يهتدى الباحث الى الموضوع الخاص الذى يريده وبعد تصنيف كتب مفاتيح الصحيحين أصبحت طرق حديث البخارى معلومة وكما يقول محب السدين الخطيب في كتابه توضيح البخارى بعد تنبيهه على مواضع تعدد وطرق الحديث قال وبذلك لم يعد فضل وميزة لكتاب مسلم بهذا على كتاب البخارى *

أفضلية صحيح البخارى على صحيح مسلم

أصبح من المعلوم أن الصحيحين هما أصح الكتب بعد كتاب الله وبهما رفعت راية السنة وضاعة في أبهى أدوار أوجهها واتسم العصر الثالث بهما وبأثرهما غيمن بعدهما بأنه أزهى عصور جمع السنة ولم يرق امام من أئمة الحديث بعدهما الى مرتبتهما وفي معرض المفاضلة بين الصحيحين يجد الباحث أن صحيح البخارى مجمع على أفضليته اذا استثنينا رأى أبى على النيسابورى في تقديم صحيح مسلم في الصحة لأن أفضلية البخارى ثابتة بأمرين الأمر الأول : وهو ما عبر عنه ابن حجر بقوله من حيث الاجمال ويرجع الى تقدير شهادة أهل الفن والحديث (١) بعد دراستهم الواعية ان أفضلية الصحيح للبخارى على مسلم ثابتة عن أئمة العلماء وقد نقل الاتفاق على تقدمه الامام النووى وشيخه ابن الصلاح وغيرهما : قال النووى في مقدمة شرحه لصحيح مسلم في الموازنة بين البخارى ومسلم *

اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخارى ومسلم وتلفتتهما الأمة بالقبول *

وكتاب البخارى أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة

وقد صح أن مسلما كان يستفيد من البخارى ويعترف بأنه ليس له نظير
في علم الحديث • وتصديقا لكلام النووى فقد روى في تاريخ بغداد (١) •

قول الامام مسلم للبخارى لا يبغضك الا حاسد وأشهد أن ليس
في الدنيا مثلك • وعن أبى عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ يقول سمعت
أبى يقول رأيت مسلماً بن حجاج بين يدي محمد بن اسماعيل البخارى
يسأله سؤال الصبى المتعلم •

وقول النووى في ترجيح كتاب البخارى هو المذهب المختار الذى
قال به الجماهير وأهل الاتقان والحقق بأسرار الحديث •

قال الذهبى وأما جامع البخارى الصحيح فأجل كتب الاسلام بعد
كتاب الله تعالى فلو رحل الشخص لسماعه من ألف فرسخ لما ضاعت
رحلته وقال النووى في مقدمة شرحه للبخارى ومن أخص ما يرجح
اتفاق العلماء أن البخارى أجل من مسلم وأصدق بمعرفته للحديث
ودقائقه . وقد انتخب علمه ولخص ما ارتضاه في هذا الكتاب وقال
شيخ الاسلام ابن حجر : اتفق العلماء على أن البخارى أجل من مسلم
ومسلم خريجه ولم يزل يستفيد منه ويتتبع آثاره حتى قال الدارقطنى
لولا البخارى ما راح مسلم ولا جاء وقال مرة أخرى وأى شىء صنع
مسلم انما أخذ كتاب البخارى فعمل عليه مستخرجا وزاد فيه زيادات
وهو وان أسرف في ذلك فانما يؤخذ منه ترجيح البخارى على مسلم
وأثبت أنه قد استفاد منه وهو تلميذه الذى تأثر به في حياته العلمية وكان
صاحب طاقة طيبة فكان له مجهودات علمية وكان لكتابه خصائصه
الذاتية التى تقدمت في الحديث على صحيحه •

قال الحاكم أبو أحمد النيسابوري وهو عصرى أبى على النيسابوري
ومقدم عليه في معرفة الرجال •

« رحم الله محمد بن علي بن اسماعيل فإنه الذي ألف الأصول »
(يعنى أصول الأحكام في الحديث) وبين للناس وكل من أتى بعده فإنما
أخذه من كتابه كمسلم بن الحجاج (١) والنقول كثيرة في هذا المعنى
وحسبنا هذا القدر الذي يكاد يترأى منه اتفاق العلماء كما نقل ذلك
عن أئمة الحديث لأن البخارى أعلم بهذا الفن من مسلم وأنه أساتذه
وقد شهد مسلم بأنه ليس مثله ولا في عصره من يدانيه في فن الحديث
وعلمه كما أنه قد تراءى لنا من كلام الحاكم أبى أحمد وغيره أن منهج
البخارى هو الذي خرج أئمة الحديث بعده وفي مقدمتهم تلميذه الأول
الامام المسلم •

الأمر الثانى :

وهو ما يتعلق بتفصيل الأدلة على مقاييس الصحة •

ومعلوم أن مقاييس الحديث إنما يدور على اتصال السند وانتقان
الرجال والسلامة من الشذوذ والعلل فالبخارى أتقن رجالا وأشد
اتصالا وأبعد عن الشذوذ والعلة وبين ذلك •

أولا : فيما يتعلق باتقان الرواة فصحيح البخارى أرجح عنى صحيح
مسلم •

(أ) ان الذين انفرد البخارى بالاخراج لهم دون صحيح مسلم
أربعمائة وبضع وثلاثون رجلا - المتكلم فيه بالضعف منهم (٨٠) رجلا
والذين انفرد مسلم بالاخراج لهم دون البخارى (٦٢٠) رجلا المتكلم

(١) مقدمة فتح البارى ٧/١ والتهذيب للنووى ٧٤/١ •

فيه بالضعف منهم (١٦٠) رجلا ، ولاشك أن التخريج عن لم يتكلم فيه أصلا أولى من التخريج عن تكلم فيه وان لم يكن ذلك الكسالم قادحا .

(ب) ان الذين انفرد بهم البخارى ممن تكلم فيه لم يكثروا من التخريج عنهم وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلها أو أكثرها الا ترجمة عكرمة عن ابن عباس .

بخلاف مسلم فإنه أخرج أكثر تلك النسخ كأبى الزبير عن جابر وسهيل عن أبيه والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه وحمام بن سلمة عن ثابت وغير ذلك .

(ج) ان الذين انفرد بهم البخارى ممن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقبهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم وميز جيدهم من غيره . بخلاف مسلم فان من انفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه أكثرهم ممن تقدم عصره من التابعين ومن بعدهم ولاشك أن المحدث أعرف بحديث شيوخه دون غيرهم .

(د) ان البخارى يخرج أحاديث الطبقة الأولى وهى أعلى الطبقات فى الحفظ والانتقان وطول الصحبة عن أخذوا عنه استيعابا وينتقى من أحاديث الطبقة الثانية التى دون الأولى فى الصفات المذكورة . ومسلم يخرج حديث الطبقة الثانية استيعابا وفى أصل موضوع كتابه فكان البخارى أقوى اسنادا وأوثق رجالا . أما بالنسبة بما يتعلق باتصال السند :

فان مذهب مسلم بل نقل الاجماع (١) فى أول صحيحه أن الاسناد المعنعن الذى يقال فيه (فلان عن فلان) له حكم الموصول بسمعت بمجرد كون المعنعن والمعنعن عنه كانا فى عصر واحد وان لم يثبت

(١) مقدمة صحيح مسلم للامام مسلم من ١٢٧ شرح النووى بابصحة الاحتجاج بالحديث المعنعن اذا امكن لثناء المعنعن ولم يكن فيهم بدلس ومقدمة مسلم للنووى ص ١٤ فى الموازنة بين البخارى ومسلم .

اجتماعهما والبخارى لا يحمله على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ونو
مرة وقد بين البخارى هذا المذهب في تاريخه وجرى عليه في صحيحه
فان روى أحد عن أحد بالنعنة مع عدم المعاصرة واللقاء يكون رواية
منقطعة عند الشيخين وان روى مع تحقق اللقاء والمعاصرة يكون رواية
مقبولة عندهما .

ويظهر الخلاف بينهما . ان روى انراوى عن معاصرة ولم يثبت
لقاؤه ، قبله مسلم ورده البخارى لعدم ثبوت السماع عنده فشرط
البخارى أكثر في الاتصال . وطريق (١) ثبوت السماع عنده يدور على
التصريح في اسناد ثبت السماع عنده في موضع فيحكم به في سائر
المواضع وهذا الشرط عنده انما هو للصحيح في كتابه خاصة لا للصحيح
مطلقا فمخالفته للجماهير ولمسلم ليس في نفس تعريف الصحيح بل هو
شرط التزامه للصحيح في كتابه فهذا تشديد منه على نفسه في هذا
الكتاب فقط .

ولكل ذى همة وعزم أن يتشدد على نفسه بما شاء .

أما بالنسبة بما يتعلق بالسلامة من الشذوذ والعلّة :

فان الأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت (٢١٠) مائتي حديث وعشرة
أحاديث (٢) اختص البخارى منها بثمانية وسبعين واختص مسلم بمائة
واشتركا في الباقي وهو اثنان وثلاثون وقد وافقه مسلم في تخريجها
ولاشك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر فيه الانتقاد فثبت بذلك
قول الامام مسلم بأن البخارى أسنأذ الأسانذة وسيد المحدثين وطبيب
الحديث .

البخارى المسند فيه صحيح اذاته

وبما فضل به البخارى على مسلم كما في فيض البارى (٣) أن
مسلمًا يشتمل كتابه على الصحيح لذاته والصحيح لغيره الذي هو الحسن .

(١) فيض البارى للكثيرى ١ ص ٥٠

(٢) مقدمة فتح البارى ج ١ ص ٨ ونجده ٢ ص ٨٦ لابن حجر .

(٣) فيض البارى ج ١ ص ٥١ للكثيرى .

كما في باب مذمة الشعر - بخلاف البخارى فانه يشتمل على الصحيح لذاته فقط وذلك لأنه جرى على اصطلاح القدماء ولم يفرق بين الحسن والصحيح وقد قال ابن تيمية أن تقسيم الحديث عند القدماء كان الى قسمين فقط صحيح وضعيف والحسن لذاته كان داخلا فى الصحيح واليه جنح غير واحد من الأئمة حتى انعقد الاجماع على ذلك •

قال الكشميرى دعوى الاجماع غير صحيحة لأن البخارى وعلى بن المدينة ممن يفرقان بينهما حتى جاء الترمذى وتبع فى ذلك شيوخه البخارى فشهروه ونوه بذكره وعليه مشى فى جميع كتابه •

الصحيحان لم يستوعبا الصحيح ولا رواته

ان البخارى لم يستوعب الأحاديث الصحيحة (١) وقد صرح بذلك فقال ما أدخلت فى كتاب الجامع الا ما صحح وتركت من الصحاح لحال أو لأجل الطول : وفى رواية وتركت من الصحاح حتى لا يطول :

وقال أحفظ مائة ألف حديث صحيح وأحفظ مائتى ألف حديث غير صحيح وقال الاسماعيلى سمعت من يحكى عن البخارى أنه قال لم أخرج فى هذا انكتاب الا صحيحا وما تركت من الصحيح أكثر ومعلوم أن أحاديث الجامع لم تبلغ ما حفظ البخارى من الصحيح ومعنى ذلك أن البخارى لم يثبت كل حديث صحيح حفظه فضلا عن كل حديث صحيح وكل حديث على شرطه بل لم يستوعب الصحيحان معا الأحاديث الصحيحة •

قال السخاوى فى فتح المغيب ان انشيوخين لم يستوعبا كل الصحيح فى كتابيهما بل لو قيل أنهما لم يستوعبا شروطهما لكان موجهها وقد ضرخ كل منهما بعدم الاستيعاب فقد روى عن مسلم أيضا أنه قال ليس كل شيء عندى صحيح وضعفته ها هنا أنما وضعت ما أجمعوا عليه قال ابن الصلاح (٢) أراد وانله أعلم أنه لم يضع فى كتابه الا الأحاديث

(١) تاريخ بغداد ج ٢ ص ٨ وتهذيب النووى ج ١ ص ٧٤ •

(٢) التهذيب لابن حجر ج ٩ ص ٤٩ ومتلمة الفتح ج ١ ص ٤ •

التي وجد عنده فيها شرائط التصحيح المجمع عليه وان لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم •

وقال الحافظ بن كثير : ثم ان البخارى ومسلما لم يلتزما باخراج جميع ما يحكم بصحته من الأحاديث فانهما قد صححا أحاديث ليست في كتابيهما كما ينقل الترمذى عن البخارى تصحيح أحاديث ليست عنده بل في السنن وغيرها ، وبهذا يرد ما زعمه مؤلف فجر الاسلام الدكتور أحمد أمين من أن ما جمعه البخارى في حديثه وهو أربعة آلاف من غير المكرر هو كل ما صح عنده من عدد الاحاديث التي كانت متداولة في عصره وبلغت ستمائة ألف (١) •

وقال البلقيني على ما في التدريب (٢) قيل أراد مسلم اجتماع أربعة أحمد بن حنبل وابن معين وعثمان بن أبى شيبة وسعيد بن منصور الخراساني ورووا عن مسلم أنه لما عوتب على ما فعل من جمع الاحاديث الصحاح في كتاب وقيل له ان هذا يطرق لأهل البدع علينا فيجدون السبيل لأن يقولوا اذا احتج عليهم بحديث قالوا ليس هذا في الصحيح قال ان ما أخرجت في هذا الكتاب وقيلت هو صحاح ولم أقبل ان ما لم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب فهو ضعيف •

قال أننوى (٣) ولم يستوعبا الصحيح ولا التزمأه أى الاستيعاب • قال ابن الصلاح : والمستدرك للحاكم كتاب كبير يشمل على ما فاتهما على شيء كثير وان يكن في بعضه مقال فانه يصفو له منه صحيح كثير •

قال النوى والصواب • انه لم يفت الأصول الخمسة وهي الصحيحان وسنن أبى داود والترمذى والنسائى - الا انيسير • وبناء على ذلك فلا يسوغ لمن اعترض على الشيخين وألزمهما أحاديث لم

(١) اختصار علوم الحديث ص ٩ •

(٢) التدريب ص ٤٧ •

(٣) مقدمة مسلم ص ٢٤ •

يخرجها مع كونها صحيحة على شرطهما أن يعترض عليهما حيث لم يلتزما استيعاب انصاح وصرحا بعدم التزامه *

قال النووي ألزم الامام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر اندارقطني رحمه الله وغيره البخارى ومسلما رضى الله عنهما اخراج أحاديث تركا اخراجها مع أن أسانيدنا أسانيد قد أخرجنا لرواتها في صحيحهما يها وذكر الدارقطني وغيره أن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم رووا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورويت أحاديثهم من وجوه صحاح لا مطعن في ناقلها ولم يخرجنا من أحاديثهم شيئاً فيلزم اخراجها على مذهبيهما *

وذكر البيهقي أنهما اتفقا على أحاديث من صحيفة همام بن منبه وأن كل واحد منهما انفرد عن الآخر بأحاديث منها مع أن الاسناد واحد *

وصنف الدارقطني وأبو ذر الهروي في هذا النوع الذى ألزموها *

قال النووي : وهذا الالتزام ليس بلازم في الحقيقة فانهما لم يلتزما استيعاب الصحيح بل صححتهما تصريحهما بأنهما لم يستوعبا كما أنه لا يلزم من عدم تخريج الشيخين لراو من الرواة سقوطه أو ضعفه فانهما لم يستوعبا الرواة الثقات المتوفرة فيهم صفات القبول والصحة *

قال الحازمي (١) ان قصد البخارى وضع مختصر في الحديث وانه لم يقصد استيعابها لا في الرجال ولا في الحديث * وقد قال لم أخرج في هذا الكتاب الا صحيحا ولم يتعرض لأمر آخر وكذلك الأمر في كتاب مسنم فلم يستوعب الثقات كلهم وهم كثرة : ففي تاريخ البخارى أكثر من أربعين ألفا من الثقات *

وقد قال المحدث الشيخ محمد زاهد الكوثري في تعليقه على شروط الأئمة الخمسة (٢) :

(١) شروط الأئمة الخمسة ص ٤٤ *

(٢) شروط الأئمة الخمسة للحازمي ص ٤٢ *

ومما يلفت اليه النظر أن التسيخين لم يخرجوا في الصحيحين شيئاً من حديث الامام أبي حنيفة مع أنهما أدركا صغار أصحاب أصحابه فأخذوا عنهم وإنما يخرجوا أيضاً حديث الامام الشافعي مع أنهما لقياهما بعض أصحابه ولا أخرج البخاري من حديث أحمد الا حديثين أحدهما تعليقا والآخر نازلاً بواسطة مع أنه أدركه ولازمه ولا أخرج مسلم في صحيحه عن البخاري شيئاً مع أنه لازمة ونسج على منواله . ولا عن أحمد الا قدر ثلاثين حديثاً ولا أخرج أحمد في مسنده عن مالك عن نافع بطريق الشافعي وهو أصح الطرق أو من أصحابها الا أربعة أحاديث وما رواه أحمد عن الشافعي بغير هذا الطريق لا يبلغ عشرين حديثاً مع أنه جالس الشافعي وسمع منه موطأ مالك وعد من رواة مذهبة القديم .

قال الشيخ الكوثري معللاً ذلك بقوله والظاهر من ديدنهم وأمانتهم ان ذلك من جهة انهم كانوا يرون أن أحاديث هؤلاء في مأمن من الضياع لكثرة أصحابهم القائمين بروايتها شرقاً وغرباً وجل عناية أصحاب الدواوين بأناس من الرواة ربما كانت تضيع أحاديثهم ؛ ولا عنايتهم بها لأنه لا يستغنى من بعدهم عن دواوينهم في أحاديث هؤلاء دون هؤلاء ومن ظن أن ذلك لتحاميمهم عن أحاديثهم أو لبعض ما في كتب الجرح من الكلام في هؤلاء الأئمة كتقول الثوري في أبي حنيفة وقول ابن معين في الشافعي وقول الكرابيسي في أحمد وقول الذهلي في البخاري ونحوها فقد حملهم شططاً أ . ه .

وكما كان السبب في بعض الاحيان في ترك بعض الرواة الثقات هو الاطمئنان على حفظ مروياتهم كذلك قد يكون السبب طلب علو الاسناد فقد يكون الحديث من طريق ذلك الامام نازلاً ومن طريق غيره من الثقات عاليا فيختار صاحب الصحيح الطريق العالى لقربه من الرسول صلى الله عليه وسلم .

تحقيق معنى كون الحديث على شرط الشيخين أو أحدهما

رأى النووى وابن الصلاح وابن دقيق العيد أن معنى كون الحديث على شرط الشيخين أو أحدهما أن يكون رجال اسناده في الكتاب الذى على شرطه • ورأى العراقى : أن معنى كون الحديث على شرط الشيخين أو أحدهما أن يكون روايته متوفرة فيهم صفات الرواة في الكتاب الذى على شرطه • وقد اعترض العراقى على النووى ومن معه فقال : ليس ذلك منهم بجيد فان الحاكم خرج في خطبته للمستدرك بخلاف ما فهموه عنه فقال : وأنا استعين الله تعالى على اخراج أحاديث روايتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما فقله بمثلها أى بمثل روايتها لا بهم أنفسهم ويحتمل أن يراد بمثل تلك الاحاديث وإنما تكون مثلها اذا كانت بنفس روايتها وفيه نظر وتحقيق المثلية أن يكون بعض من لم يخرج عنه في الصحيح مثل من خرج عنه فيه « في صفات انقبول والصحة » أو أعلى منه عند الشيخين •

طريق معرفة المثلية

وتعرف المثلية عندهما اما بنصهما على أن فلانا مثل فلان أو أرفع منه وقل ما يوجد ذلك واما بالالفاظ الدالة على مراتب التعديل كأن يقولوا في بعض من احتجابه ثقة أو ثبت أو صدوق أو لا بأس به أو غير ذلك من ألفاظ التعديل ثم يوجد عنهما أنهما قالا ذلك أو أعلى منه في بعض من لا يحتج به في كتابيهما •

فيستدل بذلك على أنه عندهما في رتبة من احتجابه لأن مراتب الرواة معيار معرفتها ألفاظ الجرح والتعديل •

واعترض بأن هذا القدر لا يكفي فانهم لا يكتفون بالتصحيح بمجرد حال الراوى في العدالة والاتصال من غير نظر انى غيره بل ينظرون في حالته مع من روى عنه في كثرة ملازمته له أو قلتها أو كونه من بلده ممارسا لحديثه أو غريباً عن بلد من أخذ عنه وهذه أمور تظهر بتصحيح كلامهم وعملهم في ذلك أ • ه (١) •

(١) فيض البارى ج ١ ص ٣٦ للكشميرى •

وفي هذا المعنى أيضا قال الحافظ الزيلعي فان هذا القدر لا يكفي لكون الحديث على شرط البخارى لأن البخارى لا ينظر الى ثقة الراوى فقط بل ملازمته لشيخ روى عنه أيضا ويمكن أن يكون الراوى ثقة في نفسه ومن رجاله ومع هذا لا يكون ملازما لهذا الشيخ الذى يروى عنه فحينئذ كيف ينبغي أن يحكم مطلقا أنه على شرطه :

ثم ثقة الراوى وضعفه قد يكون في نفسه وقد يكون بالنسبة الى شيخ معين فيكون ثقة في نفسه وضعيفا في هذا الشيخ مثل هشيم بن بشير ثقة في نفسه وضعيف في الزهرى لانه لما كتب عنه أحاديث ورجع اشند الريح في الطريق وطارت بأوراقه فكتبها عن حفظه •

وقال الكشميرى ينبغي أن يوسع الأمر من ذلك فان هذا التضييق انما يناسب شأنه وعلمه وعندى يحكم عليه أنه على شرطه ما لم توجد فيه علة في خصوص هذا المقام من أهل انشأان في هذا الفن — ولايلتفت انى هذه الاحتمالات ليتوفر ذخيرة الحديث ولا يفقد كثير من الاحكام كما وقع على مذهب من رد الاحاديث المرسله فانه يلزم منه أن يضيع حصه كثيرة من الدين فاعلمه •

وعلى هذا ينبغي أن يحكم على حديث من كان له امام ثقة • الخ • • أنه على شرط الشيخين كما حكم به الشيخ ابن الهمام رحمه الله تعالى وأرضاه أه •

اما رأى شيخ الاسلام ابن حجر فلم يرقه رأى العراقى واعترض على اعتراضه وقال ان الحاكم استعمل لفظ مثل في أعم من الحقيقة والمجاز في الأسانيد والمتون دل على ذلك صنعه فانه تارة يقول على شرطها وتارة على شرط البخارى وتارة على شرط مسلم وتارة صحيح الاسناد ولا يعزوه لأحدهما وأيضا فلو قصد بكلمة مثل معناها الحقيقي حتى يكون المراد احتج بغيرها ممن فيهم من الصفات مثل ما في الرواة الذين خرج عنهم — لم يقل قط على شرط البخارى فان

شرط مسلم دونه فما كان على شرطه فهو على شرطهما لأنه حوى شرط مسلم وزاد *

وقال ابن حجر ووراء ذلك كله أن يروى اسنادا متفوقا من رجالهما كسماك عن عكرمة عن ابن عباس فسماك شرط مسلم فقط وعكرمة انفرد به البخارى * والحق أن ليس على شرط واحد منهما *

وأدق من هذا أن يروى عن أناس ثقات ضعفوا في أناس مخصوصين من غير حديث الذين ضعفوا منهم فيجىء عنهم حديث من طريق من ضعفوا فيه برجال كلهم في الكتابين أو أحدهما * فنسبة أنه على شرط من خرج له غلط كان يقال في هشيم عن أنزهرى وكل من هشيم وأنزهرى أخرجا له فهو على شرطهما : فيقال بل ليس على شرط واحد منهما * لأنهما إنما أخرجا لهشيم في غير حديث أنزهرى فإنه ضعف فيه وكذا همام ضعيف في ابن جريج مع أن كلا منهما أخرجا له لكن لم يخرج له عن ابن جريج شيئا *

فعلى من يعزو الى شرطهما أو شرط واحد منهما أن ييسر—وق ذلك السند بنسق رواية من نسب الى شرطه ولو في موضع من كتابه * وكذا قال ابن الصلاح (١) في شرح رواية مسلم من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عن أنه في صحيحه وأنه من شرط الصحيح فقد غفل وأخطأ بل ذلك متوقف على النظر في كيفية رواية مسلم عنه وعلى أى درجة اعتمد عليه *

ونستخلص من كل ذلك بأنه يمكن أن يقال ان المراد بكون الحديث على شرطهما أعم من أن تتوفر في روايته صفات القبول عندهما مع مراعاة حال الراوى فيمن روى عنه وان لم يكن الاسناد في كتابهما أو اذا توافرت الصفات مع مراعات حال الراوى في مشايخه وذكر في كتابيهما من باب أولى والله أعلم *

(١) التدريب ص ٦٧ للاسيوطى *

الاتفاق على وجوب العمل بما في الصحيحين والخلاف في افادة أحاديثهما القطع أو الظن؟؟

رأى النووى أن أحاديث الصحيحين التى لم تتواتر ثابتة بالظن لا بالعلم القطعى ويجب العمل بها وهو رأى الأكثرين ومحققى الاصول .
قال (١) ان المحققين والأكثرين قالوا احاديث انصحيحين التى ليست بمتواترة تفيد الظن فانها آحاد والآحاد انما تفيد الظن : ولا فرق بين البخارى ومسلم وغيرهما فى ذلك وتلقى الامة بالقبول انما أفادنا وجوب العمل بما فيها وهذا منفق عليه ، فان أخبار الآحاد التى فى غيرها يجب العمل بها اذا صحت أسانيدھا ولا تفيد الا الظن فكذا الصحيحان .
وانما يفترق الصحيحان عن غيرهما من الكتب فى كون ما فيهما صحيحا لايحتاج الى النظر فيه بل يجب العمل به مطلقا وما كان فى غيرهما لايعمل به حتى ينظر وتوجد فيه شروط الصحيح .
ورأى ابن الصلاح وابن حجر والسيوطى أن أحاديث الصحيحين تفيد القطع واليقين – فضلا عن الاتفاق مع النووى وغيره بأنه يجب العمل بها .

قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح جميع ماحكم به الشيخان مقطوع بصحته والعلم النظرى حاصل بصحته فى نفس الامر لأن الأمة تلتقت ذلك بالقبول سوى من لايعتد بخلافه ووفاقه فى الاجماع قال والذى نختاره أن تلقى الامة للخبر المنحط عن درجة التواتر بالقبول يوجب العلم النظرى بصدقه خلافا لبعض محققى الأصوليين حيث نفى ذلك بناء على أنه لايفيد فى حق كل منهم الا الظن وانما قبله لأنه يجب عليه العمل بالظن والظن قد يخطىء .

قال ابن الصلاح وهذا مندفع لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يوجد خطأ والامة فى اجماعها معصومة من الخطأ .

(١) مقدمة شرح مسلم صفحة ١٩ للنووى .

وقد قال أمام الحرمين الجوينى لو حلف انسان بطلاق امراته ان ما فى كتابى البخارى ومسلم مما حكم بصحته من قول النبى صلى الله عليه وسلم لما ألزمته الطلاق ولا حنث فيه لاجماع علماء المسلمين على صحتهما .

قال : ولقائل أن يقول أنه لا يحنث ولو لم يجمع المسلمون على صحتهما لشك فى الحنث فانه لو حلف بذنك فى حديث ليست هـذه صفتة • لم يحنث وان كان راويه فاسقا فعدم الحنث حاصل قبل الاجماع فلا يضاف الى الاجماع — والجواب أن المضاف الى الاجماع هو النقطع بعدم الحنث ظاهرا وباطنا • وأما عند الشك فعدم الحنث محكوم به ظاهرا مع احتمال وجوده باطنا • فعلى هذا يحمل كلام امام الحرمين فهو الملائق بتحقيقه •

فاذا علم هذا فما أخذ على البخارى ومسلم وقدر فيه معتمد من الحفاظ فهو مستثنى مما ذكرنا • لعدم الاجتماع على تلقيه بالقبول وما ذلك الا فى مواضع قليلة •

قال : على ما فى التدریب (١) ان ما روياه أو أحدهما فهو مقطوع بصحته والعلم القطعى حاصل فيه — خلافا لمن نفى ذلك محتجا بأنه لا يفيده الا الظن وانما تلقته الأمة بالقبول لأنه يجب العمل بالظن والظن قد يخطئ قال وقد كنت أميل الى هذا وأحسبه قويا ثم بان لى ان الذى اخترناه أولا هو الصحيح لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ والأمة فى اجماعها معصومة من الخطأ ولهذا كان الاجماع المبنى على الاجتهاد مقطوعا به • وقال البلقيني ما قاله النووى وابن عبد السلام ومن تبعهما ممنوع •

فقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين مثل قول ابن الصلاح عن جماعة من الشافعية كأبى اسحاق وأبى حامد الاسفرايينى والقاضى أبى الطيب والشيوخ أبى اسحاق المشيرازى — وعن السرخسى من الحنفية والقاضى عبد الوهاب من المالكية — وأبى يعلى وأبى الخطاب وابن الزاغونى

(١) ص ٧٠ تدریب الراوى •

من الحنابلة وابن فورك وأكثر أهل الكلام من الأشعرية وأهل الحديث قاطبة ومذهب السلف عامة بل بالغ ابن طاهر المقدسى في صفة النصوص فالحق ما كان على شرطهما وان لم يخرجاه .

وقال شيخ الاسلام ابن حجر ذكره النووى من جهة الأكثرين أما المحققون فلا ، فقد وافق ابن الصلاح أيضا بعض المحققين .

وقال في شرح النخبة . الخبر المحتف بالقرائن يفيد العلم خلافا لمن أبى ذلك قال وهو أنواع منها ما أخرجه الشيخان في صحيحهما مما لم يبلغ التوتر . فانه احتف به قرائن منها جلالتهما في هذا الشأن . وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما وتلقى العناء لكتابيهما بالقبول . وهذا التلقى وحده أقوى في افادة العلم من مجرد كثرة الطرق المقاصر عن التواتر الا ان هذا مختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ . وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه حيث لاترجيح لأحدهما على الآخر وما عدا ذلك فالاجماع حاصل على تسليم صحته .

قال وما قيل من أنهم اتفقوا على وجوب العمل لا على صحته فممنوع لأنهم متفقون على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرجاه فلم يبق للصحيحين مزية والاجماع حاصل على ان لهما مزية فيما يرجع الى نفس الصحة ويحتمل أن يقال المزية المذكورة كون أحاديثهما أصح الصحيح ثم قال ولا يحصل العلم الا للعلم المتبحر في الحديث العارف بأحوال الرواة والعامل . وكون غيره لا يحصل له العلم لقصوره عن الأوصاف المذكورة لا ينفى حصول العلم للمتبحر المذكور أ . ه .

وقال ابن كثير في الباعث الحثيث (١) وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه وأرشد اليه قال السيوطى وهو الذى اختاره ولا أعتمد سواه .
وقال الكشميرى في كتابه فيض البارى (٢) ان رأى ابن الصلاح ومن وافقه هو رأى قال صرح الحافظ ابن حجر رضى الله عنه ان

(١) الباعث الحثيث، صفحة ٢٣ .

(٢) فيض البارى ج ١ صفحة ٤٥ .

افادتهما القطع نظريا كاعجاز القرآن فانه معجز قطعاً الا أنه نظري لا يتبين الا لمن كان له يد في العلوم العربية عن آخرها •
فان قيل ان فيهما أخبار ، أحادا وقد تقرر في الاصول أنها لا تفيد غير الظن قلت لا خير فان هذا باعتبار الاصل وذلك بعد احتشاف القرائن واعتراض الطرق فلا يحصل القطع الا لأصحاب الفن الذين يسرلهم الله سبحانه التميز بين الفضة والفضة ورزقهم عاما من أحوال الرواة والجرح والتعديل فانهم اذا مروا على حديث وتتبعوا طرقه وفتشوا رجاله وعلموا من أحوال أسناده يحصل لهم القطع • وان لم يحصل لمن لم يكن له بصر ولا بصيرة •

ثم قال ألا ترى ان الواحد جليل القدر اذا أخبرك بأمر فنظرت الى حالته وثقافته وعلمه ودينه أيقنت بخبره كفلق الصبح ولا يبقى في نفسك قلق واضطراب وكفاك عن جماعة فان واحدا قد يزن جماعة بل يرجحهم والآخر قد يكون كريشة طائفة لا يوازي جناح بعوضة وان ابراهيم كان أمة قانتا ومن أمته من يجيء يوم القيامة أمة واحدة •
وليس على الله بمستنكر

ان يجمع العالم في واحد •

فهذا تفاوت واختلاف بين الناس فخير الواحد مثل الأول يفوق على خبر الذين ليسوا بمثابته قطعاً وبقينا الا أن تلك الافادة تكون لمن له معرفة في نقد الرجال وصفة الحديث وبمثله أجابوا مما كان يرد على أهل قباء حيث استداروا الى الكعبة في صلواتهم بخبر الواحد مع أن قبلتهم كانت ثابتة بالقاطع فلم يكن التحول عنها جائزا لهم الا بالقاطع ولم يجد غير خبر الواحد • وحاصل الجواب أنه كان عندهم خبر من قبل أن النبي صلى الله عليه وسلم يجب أن يوجه الى البيت وأنه يقلب وجهه في السماء طمعا في الوحي وأن ربه سيسارع الى مايرضاه حتى اذا جاءهم ممن وثقوا به واحتف خبره بالقرائن أذعنوا به وعلموا أن ربه وولاه وحصل لهم اليقين لأن الخبر بعد تلك الاحتشافات صار يفيد اليقين بعد ما كان ظنيا من أصله ونعم ما قال بعض العلماء ان أكثر

الاحاد كان مفيدا للعلم فى عهده صلى الله عليه وسلم ولما كان هذا أمرا لا يستطيع انكاره أحد جعل الحافظ هذا النزاع راجعا الى النزاع اللفظى فلم يبق فى نفس افادة القطع خلاف ولا شقاق وانما هو فى أن تلك الافادة — بديهية أو نظرية فمن ذهب الى أنها تفيد القطع أراد به النظرى ومن أنكرها أراد به الضرورى فإنه تحقيق حقيق بالقبول ومن حاد فقد عدل عن المسلك القويم •

فان قيل وفيهما أحاديث شك فيهما الراوى بنفسه ورتدد فيها فكيف سبيل العلم بها ؟؟؟ •

قلت هذا الوهم ثم يوجد فى نفس الحديث الذى هو مدار المسألة وانما وجد فى الأمور الزائدة التى ليست لها دخل فى الحكم كتعيين اسم الراوى أو القصة ونحوها فلا يضر فى افادة القطع وهو تحليل رائع فثبت بذلك المقطع فى افادة أحاديث الصحيحين والاتفاق على وجوب العمل بها •

تغليق البخارى

المعلق وهو الذى حذف من مبدأ اسناده واحد أو أكثر وقد أكثر منه البخارى فى صحيحه فتراه يذكره فى تراجمه • وقد يكون التعليق بلفظ فيه جزم يفيد الحكم على من علقه عنه قال ابن الصلاح والعراقى والنووى وغيرهم فى حكمه ما كان بهـده الصيغة بلفظ فيه جزم وحكم به على من علقه عنه فقد حكم البخارى بصحته عنه والمعلق يشمل المرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم بغير اسناد مثل :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا والموقوف على الصحابى مثل قال ابن عباس كذا وكذا وروى أبو هريرة كذا وكذا والمقطوع على التابعى مثل قال سعيد بن المسيب عن أبى هريرة كذا وكذا وعموما فهو يشمل كل ما رواه البخارى عن شيوخه فما فوقهم مثل قال الزهرى عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم كذا وكذا •

وأما ما أورده البخارى كذلك أى بصيغة قال وروى وذكر ونحوها من صيغ الجزم عن شيوخه فليس حكمه حكم التعليق عن شيوخه ومن فوقهم بل حكمه حكم العنعنة من الاتصال بشرط اللقاء والسلامة من التدليس كما قال ابن الصلاح •

ولا يقال (١) فى رواية البخارى عن شيوخه مما لم يسمعه أنه نوع من التدليس فى الاسناد (وهو أن يروى عن عاصره ما لم يسمعه منه — لأن فيه إيهام — لأن البخارى التزم فى كل ما يسمعه من شيوخه فى حال التلقى والأخذ حدثنا وما يماثلها من أخبرنا أو سمعت ثم اصطلح لنفسه فى غير ذلك حيث لم يسمع أو لم يعول على السماع (قال) وأن يقول فى الاجازة والمناولة والمذاكرة (قال لنا) ونحوها وبذلك يتبين مراده ، وإذا تبين المراد فلا تدليس ولا إيهام وإنما التدليس حيث

(١) المنهج قسم المصطلح لفضيلة الشيخ السامى ص ١٤٨ •

يسوقها الراوى ولم يكن لنفسه اصطلاح معلوم فيوهم أنه سمع ولم
يسمع) •

حكم تعاليقه المرفوعة في صيغ التمريض

أما الصيغة الثانية فهي صيغة التمريض مثل يذكر عن النبي صلى
الله عليه وسلم ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا • وأنه روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم أو ذكر عن النبي صلى الله عليه
وسلم كذا أو في الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا
فلا تستفاد منها الصحة الى من علق عنه لكن فيه ما هو صحيح وفيه
ما ليس بصحيح فأما ما هو صحيح فلم يوجد فيه ما هو على شريطه
الا مواضع يسيرة جدا ووجدناه لا يستعمل ذلك الا حيث يورد ذلك
الحديث المعلق بالمعنى كقوله في الطب :

ويذكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرقى
بفاتحة الكتاب فإنه أسنده في موضع آخر من طريق عبيد الله بن الأحنس
عن أبى مليكة عن ابن عباس رضى الله عنهما أن نفرا من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم مروا بحى فيهم لديغ فذكر الحديث في رقتيهم
الرجل بفاتحة الكتاب وفيه قول النبي صلى الله عليه وسلم لما أخبروه
بذلك •

ان أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله « فهذا كما ترى لما أورده
بالمعنى لم يجزم به اذ ليس في الموصول انه صلى الله عليه وسلم ذكر
الرقية بفاتحة الكتاب انما فيه انه ام ينهم عن فعلهم فاستفيد ذلك من
تقريره وأما ما لم يورد في موضع آخر مما أورده بهذه الصيغة فمنه
ما هو صحيح الا أنه ليس على شريطه • ومنه ما هو حسن ومنه ما هو
ضعيف فرد الا أن العمل على موافقته ومنه ما هو ضعيف فرد لا جابر له •
فمثال الأول انه قال في الصلاة ويذكر عن عبد الله بن السائب قال
« قرأ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم - المؤمنون في صلاة الصبح
حتى اذا جاء ذكر موسى وهارون أو ذكر عيسى أخذته سعة فرجع » وهو

حديث صحيح على شرط مسلم أخرجه في صحيحه الا أن البخارى لم يخرج لبعض رواته. وقال في الصيام ويذكر عن. ابى خالد عن الاعمش عن الحكم ومسلم البطين وسلمة بن كهيل. عن سعيد بن جبير وسلم مجاهد « عن ابن عباس قال قالت امرأة للنبي صلى الله عليه وسلم ان اختى ماتت وعليها صوم شهرين متتابعين » الحديث ورجال هذا الاسناد رجال الصحيح الا ان فيه اختلافا كثيرا فى اسناده وقد تفرد أبو خالد سليمان بن حيان الاحمر بهذا السياق وخالف فيه الحفاظ من أصحاب الأعمش . ♦

ومثال الثانى وهو الحسن قوله فى البيوع « ويذكر عن عثمان ابن عفان رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال له اذا بعته فكل واذا ابتعت فاكتل » وهذا الحديث قد رواه الدارقطنى من طريق عبد الله بن المغيرة وهو صدوق عن منقذ مولى عثمان وقد وثق عن عثمان به وتابعه عليه سعيد بن المسيب ومن طريقه أخرجه أحمد فى المسند الا ان فى اسناده ابن لهيعة ورواه ابن بى شيبه فى مصنفه من حديث عطاء عن عثمان وفيه انقطاع فالحديث حسن لما عضده من ذلك ومثال الثالث وهو الضعيف الذى لا عاضد له الا انه على وفق العمل قوله فى الوصايا « ويذكر عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قضى بالدين قبل الوصية » وقد رواه الترمذى موصولا من حديث ابى اسحاق السبيعى عن الحارث الأعور عن على والحارث ضعيف. وقد استغربه الترمذى ثم حكى اجماع أهل العلم على القول به . ♦

ومثال الرابع وهو الضعيف الذى لا عاضد له وهو فى الكتاب قليلا جدا وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه المصنف بالتضعيف بخلاف ما قبله فمن أمثله قوله فى كتاب الصلاة ويذكر عن أبى هريرة رفعه « لا يتطوع » الامام فى مكانه ، ولم يصح ، وهو حديث أخرجه أبو داود من طريق ليث بن ابى سليم عن الحجاج بن عبيد عن ابراهيم بن اسماعيل عن ابى هريرة وليث بن أبى سليم ضعيف وشيخ شبيهه لا يعرف وقد اختلف عليه فيه فهذا حكم جمع ما فى الكتاب من التعاليق المرفوعة بصيغتي الجزم والتبريض . ♦

وهاتان الصيغتان قد نقل النوى اتفاق محققى المحدثين. وغيرهم على اعتبارهما وأنه لا ينبغي الجزم بشئ ضعيف لأنها صيغة تقتضى صحته عن المضاف اليه فلا ينبغي أن تطلق. الا فيما صح قبال وقد أهمل ذلك كثير من المصنفين من الفقهاء وغيرهم واشتد انكار البيهقى على من خالف ذلك وهو تساهل قبيح جدا من فاعله اذ يقول فى الصحيح يذكر ويروى فى الضعيف قال وروى وهذا قلب للمعنى وحيد عن الصواب قال :

وقد اعتنى البخارى رحمه الله باعتبار هاتين الصيغتين واعطاهما حكمهما فى صحيحه فيقول فى الترجمة الواحدة بعض كلامه بتمريض وبعضه يجزم مراعى ما ذكرنا وهذا مشعر بتحريه وورعه وعلى هذا فيحمل قوله ما ادخلت فى الجامع الا ما صح اى مما سقت اسناده والله تعالى اعلم ، أ . ه . *

قال ابن حجر وقد تبين مما فصلنا به أقسام تعاليقه انه لا يفتقر الى هذا الحكم وأن جميع ما فيه صحيح باعتبار انه كله مقبول ليس فيه ما يرد مطلقا الا النادر فهذا حكم المرفوعات *

الموقوفات

أما الموقوفات فانه يجزم منها بما صح عنده ولو لم يكن على شرطه ولا يجزم بما كان فى اسناده ضعيف أو انقطاع الا حيث يكون منجبرا اما بمجيئه من وجه آخر واما بشهرته عن قتاله وانما يورد ما يورد من الموقوفات من فتاوى الصحابة والتابعين من تفاسيرهم لكثير من الآيات على طريق الاستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب فى المسائل التى فيها الخلاف بين الأئمة فحينئذ ينبغي أن يقال جميع ما يورد به. اما أن يكون مما ترجم له أو مما ترجم به. فالقصد من هذا التصنيف بالذات هو الأحاديث الصحيحة المسندة وهى التى ترجم لها والمذكور بالعرض والتبع الآثار الموقوفة والأحاديث المعلقة ، نعم والآيات المكنونة فجميع ذلك مترجم به الا أنها اذا اعتبرت بعضها مع بعض واعتبرت أيضا بالنسبة الى الحديث يكون بعضها مع بعض منها مفسر ومنها مفسر

لهيكون بعضها كالمترجم له باعتبار ولكن المقصود بالذات هو الأصل
قال ابن حجر وذكر السيوطي رأي النووي وابن الصلاح في التدريب
قال :

وما أورده البخاري في الصحيح مما عبر عنه بصيغة التمرّيض وقلنا
لا يحكم بصحته ليس بواه ولا ساقط لا يراده اياه في الكتاب الموسوم
بالصحيح وعبارة ابن الصلاح ، ومع ذلك فيراده له في أثناء الصحيح
مشعر بصحة أصله اشعارا يؤنس به ويركن اليه أ . . . ه .

فيقول البخاري ما أدخلت في كتابي الا ما صح (١) .
محمول على مقاصد الكتاب وموضوعه ومتون الابواب المسندة
دون التراجيم وغيرها

على أن وجود هذه التراجيم انما تزيد من قوة الصحيح في كتابه
ومكانته لانها في جملتها مقوية للصحيح ومعضدة له .

ورأى ابن حجر (٢) ان ما جاء من التعليقات التي لم توصل في
موضع آخر من كتابه وان لم يكن على شرطه من الاتصال .

فلا يرد عليها اعتراض لانها ليست من موضوع الكتاب وانما ذكرت
استثناسا واستشهادا الأحاديث الاصلية في الكتاب وأن مراده بذلك أن
يكون الكتاب جامعا لأخذ الأحاديث التي يحتج بها (الا ان منها ما هو
على شرطه فساقه سياق اصل الكتاب ومنها ما هو على غير شرطه فغاير
السياق في إيراده ليمتازا فانتقى : إيراد المعلقات وبقى الكلام في علل
الأحاديث المسندات واذا علمنا أن ابن حجر بعد ذلك قد وصلها . فقد
تحقق وتأكد ما قاله بصورة أوضح من نفي إيراد اعتراض المعلقات .

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٠ ، ٧٢ المعلق - مقدمة مسلم للنووي ١ - ٨ التدريب
- ٦٢ مقدمة فتح الباري ١ - ١٢ .
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٠ ، ٧٢ المعلق - مقدمة مسلم للنووي ١ - ٨ التدريب ١
- ٢ مقدمة فتح الباري ١ - ١٢ .

قال ابن الصلاح في مقدمة مسلم ما وقع في صحيح البخارى ومسلم
ما صورته صورة المنقطع ليس ملتحقا بالمنقطع في خروجه من حيز
الصحيح الى حيز الضعيف ويسمى هذا النوع تعليقا *

أهمية تعاليق البخارى ووصلها

وقد شعر المتقدمون بأهمية تعاليق البخارى وأنها مفتقرة الى أن
يصنف فيها كتاب خاص تسند فيه تلك المعلقات وتبين درجتها وقد صرح
بذلك - على ما في مقدمة الفتح أبو عبد الله بن رشيد في كتاب ترجمان
التراجم *

وقد انبرى لهذا الميدان الفسيح الحافظ بن حجر الذى تخصص
في جامعة صحيح البخارى فقدم بذلك للحديث والمحدثين وحماة السنة
ومحببها أجمل فضل وكان صاحب السبق في وصل المعلقات المرفوعة
ومعها المتابعات في مقدمته قال : وما علمت احدا تعرض للتصنيف في ذلك
وانه لهم لمن له عناية بكتاب البخارى وعقد فصلا في مقدمته سائق
فيه تعاليق الصحيح المرفوعة وأشار الى من وصلها *

وأضاف الى ذلك المتابعات لالتحاقها بها وبدأها على ترتيب ابواب
الصحيح فيقول مثلا (من بدء الوحي الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم) متابعة عبد الله بن يوسف عن الليث وصاحب المؤلف في الانبياء
وفي التفسير ومتابعة ابي صالح عنه وصلها يعقوب ابن سفيان في
تاريخه عنه وفي الايمان حديث عبد الله بن عمر *

(والمسلم من سلم) الحديث رواية ابي معاوية فيه وصلها اسحاق
ابن راهوية في مسنده عنه ووصلها ابن حبان في صحيحه وفي (باب
الاستنثار في الوضوء) قوله (ويذكر عن جابر أن النبي صلى الله عليه
وسلم كان في غزوة ذات الرقاع) الحديث هو مختصر من حديث طويل

وصله أبو يعلى في مسنده وابن خزيمة في صحيحه وأبو داود وغيرهم
رواية شعبية عن الأعمش وصلها مسلم •
وعلى هذا النمط سار في وصل المتابعات والمعلقات المرفوعة مما
يدل على سعة أفقه وقوته العلمية •

ولم يقف ابن حجر عند هذا الحد بل سمت همته فوصل جميع
المعلقات من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة والمتابعات الموجودة في
الصحيح وذكرها بإسناده إلى المكان المعلق في مؤلف خاص سماه
(تعليق - التعليق) فجاء كما يقول ابن حجر كتابا حافلا وجامعا كاملا
لم يفرد أحد بالتصنيف •

ولكن مع الأسف ان هذا الكتاب الذى اشاد به ابن حجر ونبه على
أهميته لم يلق عناية ما من المحدثين والهيئات العلمية على أهميته في
توثيق هذه الثروة الفريدة من المعلقات والمتابعات في الصحيح - بل
ان كل ما صادفته في كتب الكاتبيين في هذا العصر في المعلقات انهم ينقلون
اسم الكتاب خطأ نقلا عن المقدمة لوجوده فيها كذلك ولم يكلفوا انفسهم
التحقق من اسمه فهم ينقلونه هكذا (تعليق التعليق) وهو تخليق
التعاليق كما رأيت ولتسميته بموضوعه علاقة لأنه غلق كل ما علق ومألاً
فراغ الاسناد، قال ابن حجر: سميت تعليق التعليق لأن أسانيد كانت
كالابواب المفتوحة فغلقت ، وقد اطلعت عليه مخطوطا في المكتبة الأزهرية
والامل كبير ان تمتد إليه يد مخلص من الهيئات أو الافراد المخلصين
للسنة حتى يطبع هذا الكتاب الذى هو في الواقع عماد قوى وسند
متين في تقوية الثقة بما وجد من المعلقات والمتابعات في اصح كتاب بعد
كتاب الله وكتاب تعليق التعليق لابن حجر موجود مخطوط بالمكتبة
الأزهرية السقا تحت رقم ٢٠٤٨٥ •

وقد عقد ابن حجر في مقدمته فصلا ساق فيه رجال من علق البخارى
شيئا من حديثهم وتكلم فيهم قال فيه وما يعلقه البخارى من أحاديث
هؤلاء انما يورده في مقام الاسستشهاد وتكثير الطرق فلو كان ما قيل
فيهم « فرضا » قادحا ما ضر ذلك أه أو على أن هذه التعاليق التى لم

يجعلها البخارى من أصل موضوع كتابه لا لشيء الا لأنه اشترط الاتصال والزم نفسه به في موضوع كتابه — وهى عند غيره من الصحيح الذى هو من أصول الكتاب وهذا اصطلاح أمام دار الهجرة مالك بن أنس رضى الله عنه حيث جعلها من موضوع كتابه فاعتبرها من الصحيح عامة — فإذا أضيف الى ذلك وصل ابن حجر لها مع ما تقدم من أنه أوردها به استشهادا وتكرارا بما أورده في الاصول ترداد ثباتا وقوة وأصبح لا مجال مطلقا لاعتراض فيها •

اغراض البخارى فيما جزم به عن المضاف اليه في الرفوع

وقد قسم (١) ابن حجر المعلق من الرفوعات الى قسمين .
القسم الأول — ما يوجد في موضع في كتابه الجامع موضوعا فالتسبب ايراده • أنه يورده معلقا حيث يضيق مخرج الحديث اذ من قاعدته أنه لا يكرر الا لفائدة فهمتى ضاق المخرج واشتمل المتن على احكام فاحتاج الى تكرير فانه يتصرف في الاسناد بالاختصار خشية التطويل لضيق المخرج واشتمال المتن على احكام متعددة فاحتاج الى التكرير والتصرف في الاسناد •

الثانى مالا يوجد فيه الا معلقا وها هى اغراضه فيما ذكره بصيغة الجزم وذلك على أقسام •

١ — لا يلتحق بشرطه والسبب في عدم ايصاله اما الاستغناء بغيره عنه مع افادة الاشارة اليه وعدم اهماله بايراده معلقا اختصارا واما كونه لم يسمعه من شيخه أو سمعه مذاكرة أو شك في سماعه فما رأى أنه يسوقه مساق الاصول •

مثاله : قوله في الوكالة : قال عثمان بن العيص حدثنا عون حدثنا محمد بن سيرين عن ابي هريرة قال وكلنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بزكاة رمضان وأورده في (فضائل القرآن) وفي ذكر ابلليس ولم يقل في موضع منها حدثنا عثمان فالظاهر عدم سماعه له منه •

(١) المقدمة د = ص ١٢ •

قال شيخ الاسلام ابن حجر وقد استعمل الصيغة فيما لم يسمعه
من مشايخه في عدة أحاديث فيوردها عنهم بصيغة *

قال فلان ، ثم يوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبينهم كما قال
في التاريخ : وقال ابراهيم بن موسى نبأ هشام بن يوسف وذكر حديثا
ثم يقول حدثوني بهذا عن ابراهيم *

وقال ولكن ليس مطردا في كل ما أورده في هذه الصيغة على أنه
سمعه من شيوخه قال السيوطي : قولنا (يلتحق بشرطه) ولم نقل أنه
على شرطه لانه وان صح فليس من نمط الصحيح المسند فيه نبه عليه
ابن كثير *

٢ - ما لا يلتحق بشرطه ولكنه صحيح على شرط غيره *
مثاله : قوله في الطهارة وقالت عائشة : كان النبي صلى الله عليه
وسلم يذكر الله عنى احيائه - فان مسلما قد اخرجه في صحيحه *

٣ - ما هو حسن صالح للحجية :
مثاله قوله : وقال بهز بن حكيم عن ابيه عن جده : الله أحق أن
يستحي منه * فهو حديث حسن مشهور أخرجه أصحاب السنن *

٤ - ما هو ضعيف لا من جهة قدح برجاله ولكن من جهة انقطاع
يسير في اسناده *

قال الاسماعيلي : قد يضع البخاري ذلك اما لانه سمعه من ذلك
الشيخ بواسطة من يثق به عنه وهو معروف مشهور عن ذلك الشيخ
واما لانه سمعه ممن ليس من شرط الكتاب فنبه على ذلك الحديث
بتسميته من حدث به لا على التحديث به عنه :

مثاله قوله في الزكاة وقال طاووس قال معاذ بن جبل لاهل اليمن
أيتوني بعرض ثياب خميض أو لبيس في الصدقة مكان الشعير والذرة
اهون عليكم وخير لاصحاب محمد فاسناده الى طاووس صحيح الا أن
طاووسا لم يسمع من معاذ فكل ما كان كذلك بصيغة الجزم فانه يفيد
الصحة الى من علق عنه *

وقد قال الامام ابن حجر (١) فاما بما اعترض به بعض المتأخرين
بنقضه هذا الحكم في صيغة الجزم وأنها لا تفيد الصحة الى من علق
عنه بأن المصنف أخرج حديثا قال فيه قال عبد الله بن الفضل عن أبي
سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال لا تفاضلوا
بين الأنبياء الحديث فان أبا مسعود الدمشقي جزم بأن هذا ليس
بصحيح لأن عبد الله بن الفضل انما رواه عن الأعرج عن أبي هريرة لا
عن أبي سلمة ثم قوى ذلك بأن المصنف أخرجه في موضع آخر موصولا
فقال :

عن عبد الله بن الفضل عن الاعرج عن أبي هريرة :
فهذا اعتراض مردود والقاعدة صحيحة لا تنتقض بهذا الايراد
المواهي وقد روى انحديث المذكور أبو داود الطيالسي في مسنده عن
عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة عن أبي هريرة كما علقه البخاري
سواء ، فبطل ما ادعاه ابو مسعود من ان عبد الله بن الفضل لم يروه
الاعن الاعرج وثبت أن لعبدالله بن الفضل فيه شسخان — فلا اعتراض •

الاعتبارات والمتابعات والشواهد .

والاعتبار (٢) هو سير الحديث والنظر فيه وليس قسيما للمتابعات
والشواهد بل هو الطريق الى معرفتها •
فاذا روى حماد مثلا حديثا عن أرب عن ابن سيرين عن أبي هريرة
رضى الله عنه فالاعتبار أن ينظر هل تابع حمادا ثقة فروى ذلك الحديث
عن أيوب فان لم يجد الباحث نظر فيمن بعده هل تابع أيوب ثقة عن
ابن سيرين والا فثقة غير ابن سيرين عن أبي هريرة والافصجابي غير
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أو ينظر هل وجد حديث آخر
بمعناه فاذا وجد ذلك علم ان له أصلا يرجع اليه والا فلا فهذا النظر
هو الاعتبار ومنه يعلم المتابعات والشواهد •

(١) المقدمة ١٢/١ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٩٠ وشرح النووي والبخاري ص ١٣ والمعنى ح ١ ص ٨ .

فالمتابعة بأن يروى هذا الحديث عن أيوب غير حماد أو عن ابن سيرين غير أيوب أو عن أبي هريرة غير ابن سيرين أن عن النبي غير أبي هريرة فكل نوع من هذه يسمى متابعة وأفضلها الأولى فتنسمى المتابعة التامة ثم على الترتيب وسببه ان المتابعة تقوية والمتأخر الى انتقوية أحوج *

والشاهد بأن يروى حديث آخر بمعنى ذلك الحديث *
ويسمى المتابع شاهدا ولا ينعكس ويدخل في المتابعات والشواهد بعض من لا يحتج به ولا يصلح لذلك كل ضعيف ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء فلان يعتبر به وفلان لا يعتبر به والسبب في أنه يدخل فيهما من لا يحتج به أنهما للتقوية فقط والاستثناس لا لتأسيس وان الأصل أغنى عنهما ، فالبخارى يأتي بالمتابعة ظاهرة كتقوله فيمن رواه حماد عن أيوب عن ابن سيرين تابعه مالك عن أيوب أى تابع مالك حماد فرواه عن أيوب كرواية حماد فالضمير في تابعه يعود الى حماد ونارة يقول تابعه مالك ولا يزيد فيحتاج اذن الى معرفة طبقات الرواة ومراتبهم *

وقال شيخ الاسلام ابن حجر على ما في التدريب (١) قد يسمى الشاهد متابعة أيضا ، والأمر سهل مثال ما اجتمع فيه المتابعة التامة والقاصرة والشاهد ما رواه الشافعي في الام عن مالك عن عبد لله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال فان غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك فعده من غرائب لان اصحاب مالك رووه عنه بهذا الاسناد بلفظ فان غم عليكم فأنقذوا له - لكن وجدنا للشافعي متابعا وهو عبد الله ابن مسلمة ، القعبي ، كذلك أخرجه البخارى عنه عن مالك وهذه متابعة تامة *

ووجدنا له متابعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم

(١) التدريب ص ١٥٥ *

ابن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر فأكملوا ثلاثين ورواه البخاري من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظ فان أغمى عليكم فأكملوا عدة سبعان ثلاثين وذلك شاهد بالمعنى أ ه .
ومثال المتابعة من دراسة صحيح البخاري في باب (١) أهل العلم والفضل أحق بالامامة حدثنا يحيى بن سليمان قال حدثنا ابن وهب قال حدثني يونس عن ابن شهاب عن حمزة بن عبد الله أنه أخبره عن أبيه قال لما اشتد برسول الله صلى الله عليه وسلم وجعه قيل له في الصلاة فقال مروا أبا بكر فليصل بالناس قالت عائشة ان أبا بكر رجل رقيق اذا قرأ غلبه البكاء قال مروه فيصلى فعاودته قال مروه فيصلى انكن صواحب يوسف تابعه الزبيدي وابن اخي الزهيري واسحاق بن يحيى الكلبي عن الزهري وقال عقيل ومعمز عن الزهري وعن حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

ومثال المتابعة أيضا (باب ٢) ما قيل في شهادة الزور (يقول الله عز وجل (والذين لا يشهدون الزور) وكتمان الشهادة (ولا تكتفوا الشهادة ومن يكتفها فانه آثم قلبه والله بما تعملون عليم) تلوا ألسنتكم بالشهادة حدثنا عبد الله بن منير سمع وهب بن جرير .
وعبد الملك بن ابراهيم قال حدثنا شعبة عن عبيد الله بن أبي بكر ابن انس عن أنس رضي الله عنه قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الكبراء قال الاشرار بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس وشهادة الزور تابعة غدر وأبو عامر وبهز وعبد الصمد عن شعبه .

عدد أحاديث (٣) صحيح البخاري وأبوابه

قال الحافظ بن حجر العسقلاني اني عدتها فبلغت بالمكرر سوى الملقات والمتابعات سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعين حديثا قال وجملة ما فيه التعاليق ألف وثلثمائة وواحد وأربعون وأكثرها مخرج في

(١) صحيح البخاري ص ١ - ١١٢ كتاب الجاعة والابام .

(٢) صحيح البخاري ٣ - ١٥٠ - كتاب الشهادات .

(٣) مقدمة الفتح ج ٢ ص ١٨٢ .

أصول متونه والذي لم يخرج مائة وستون قال وفيها من المتابعات والتبسيهات على اختلاف الروايات ثلاثمائة وأربعة وثمانون وقال في المقدمة أن ما وقع في صحيح البخارى من الاحاديث الموصولة بدون تكرار ألفا حديث وأربع مائة وستون حديثا ومن المتون المعلقة المرفوعة التي يصلها في موضع آخر من الجامع مائة وتسعة وخمسون حديثا فجميع ذلك ألفا حديث وستمائة وثلاثة وعشرون حديثا وقال التوقادى صاحب مفتاح الصحيحين جميع أبواب صحيح البخارى على ما أحرزته ثلاثة آلاف وسبعمائة وثلاثون (١) * وقد أيد كلام ابن حجر بعد أن ذكر فصلا عدد فيه ما لكل صاحبى في صحيح البخارى في الموصول بلا تكرير فوجدها ٢٦٠٢ كما قال ابن حجر *

وقد قال ابن حجر في المقدمة فجميع ما في الكتاب على هذا بالمرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثا وهذه العدة خارجة عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعده وقد استوعبت وصل جميع ذلك في كتاب تعليق التعليق وهذا ما حررته من عدة أحاديث البخارى تحريراً بالغاً فتح الله به لا أعلم من تقدمنى إليه وأنا مقرر بعدم العصمة والسهو والخطأ والله المستعان .

آدب طالب (٢) الحديث البخارى

قال أبو العباس الوليد بن ابراهيم بن زايد الهمذانى لما بلغت مبلغ الرجال تأقت نفسى الى طلب الحديث فقصدت محمد بن اسماعيل البخارى وأعلمته مرادى فقال لى يابنى لا تدخل فى أمر الا بعد معرفة حدوده والوقوف على مقاديره - ثم بين له البخارى آداب طالب الحديث وعدته فبين أنه يحتاج الى كتابة أخبار الرسول صلى الله عليه وسلم وتشريعاته والصحابة ومقاديرهم والتابعين وأحوالهم وسائر العلماء وتواريخهم مع أسماء رجالها وكناهم وامكنتهم وازمنتهم - كما التحميد مع الخطيب والدعاء مع التوسل والبسملة مع الصورة والتكبير

(١) مفتاح الصحيحين للتوقادى ص ٤ *

(٢) تدريب الراوى ص ٣٥٧ ومقدمة التوسل ص ٧ *

مع الصلوات مثل المسندات والمرسلات والموقوفات والمقطوعات في صغره وفي ادراكه وفي شبابه وفي كهولته عند شغله وعند فزاعه وعند فقره وعند غناه بالجبال والبحار وانبلدان والبرارى على الاحجار والاصداف والجلود والاكتاف الى الوقت الذى يمكنه نقلها الى الأوراق عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه وعن كتاب أبيه وتيقن أنه بخط أبيه دون غيره لوجه الله تعالى طالباً لمرضاته والعمل بما وافق كتاب الله تعالى منها ونشرها بين طالبها والتأليف في احياء ذكره بعد ، ثم لا تتم هذه الأشياء الا بمعرفة الكتاية واللغة والصرف وانحو وهذه من كسب العبد ثم هو في حاجة الى اعطاء الله تعالى من الصحة والقدرة والحرص والحفظ فاذا صحت له هذه الأشياء هان عليه الأهل والولد والمالك والوطن وابتلى بشماتة الإعداء ومسلامة الأصدقاء وطعن الجهلاء وحسد العلماء فاذا صبر على هذه المحن أكرمه الله تعالى في الدنيا بعز القناعة وبهيبة اليقين وبلذة العلم وبجياة الأبد واثابة في الآخرة بالشفاعة لمن أراد من اخوانه •

وبطل العرش حيث لا ظل الا ظله وبسقى من أراد من حوض محمد صلى الله عليه وسلم وبجوار النبيين في أعلى عليين في الجنة فقد أعلنتك يا بنى بمجملات جميع ما كنت سمعت من مشايخي متفرقا في هذا الباب فأقبل الآن على ما قصدتني له أو دع •